غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التقرير السنوي

2022

www.bahrainchamber.bh/

بسم الله الرحمن الرحيم

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
رئيس مجلس الوزراء

صفحة المحتويات

7 كلمة رئيس مجلس الإدارة

9 الرؤية والرسالة والقيم الأساسية

12 أعضاء مجلس الإدارة

15 تقرير مجلس الإدارة

31 اللجان الدائمة بالغرفة

37 إدارة خدمة العملاء

71 التقرير المالي

سمير بن عبدالله ناس
رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

أما بعد،،

أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين ، بعظيم الشكر والامتنان، لكافة الشركاء في تحقيق الإنجازات والنجاحات خلال عام 2022 ، والذي يعكس حجم وأهمية الأعمال والمهام التي نفذتها الغرفة في تلك الفترة، من أجل خدمة وتطوير القطاع الخاص لتلبية الأهداف والتطلعات المنشودة نحو استكمال خطط التعافي الاقتصادي لمواصلة المسيرة التنموية الشاملة لمملكة البحرين، منتهزين هذه الفرصة الطيبة، لكي نرفع أسمى آيات التقدير والعرفان، إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على دعمهم حفظهما الله، الرائد وعنايتهم المتواصلة بالقطاع الخاص ومساندتهم لكافة أعمال الغرفة باعتبارها الممثل الأساسي والرئيس لمجتمع الأعمال البحريني، وصوت كل العاملين بالقطاع الخاص.

ولقد بدأنا أعمال الدورة الثلاثين للسنوات 2022-2026، متطلعين لتحقيق "الاستدامة والنماء" لبناء مرحلة جديدة يتسلم فيها القطاع الخاص قاطرة التنمية لمستقبل اقتصادي أكثر إنجازاً وتطوراً، ضمن منظومة عمل متماسكة وفريق واحد لمواصلة النجاحات، وممكنين للقطاع الخاص نحو مزيد من المكاسب لمجتمع الأعمال، وللاقتصاد الوطني وذلك في ضوء مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ومتطلباتها التنموية شاملة الأبعاد.

وإن مجلس إدارة الغرفة لم يألو جهداً خلال العام 2022، في تنفيذ أهدافه ومبادراته للدورة الحالية في إطار تمثيله للقطاع الخاص والتعبير عن آراءه والدفاع عن مصالحه، حيث عمل على عقد الكثير من الفعاليات والنشاطات الهادفة لتقديم خدمات نوعية متنوعة لأعضاء الغرفة وأصحاب الأعمال الذين يشكلون عماد الاقتصاد الوطني، ودفع المجلس بالغرفة بأن تكون شريكاً أساسياً في الكثير من المنجزات التي تحققت في المشهد الاقتصادي عبر دورها الداعم لتطوير القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار وتسهيل نموه.

ولعبت الغرفة دوراً محورياً في معالجة ودراسة العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من دور القطاع

في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي كان في مقدمتها تصريح العمل المرن، وتحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية، من خلال عمل تكاملي مشترك مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، وسعت لتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية عبر أنظمة الخصخصة، بجانب قيامها بمراجعة وتحديث عدد من القوانين والتشريعات المحفزة لبيئة الأعمال، كما طورت خدماتها الملبية لتطورات المستقبل السريعة ومن أهمها البنية التكنولوجية، وقدمت مجموعة من الدراسات المساندة للشركات والمؤسسات التجارية، وحرصت على زيادة وتيرة الاستثمارات في مختلف القطاعات.

وعلى صعيد المتغيرات المتلاحقة التى شهدها الوضع الاقتصادي العالمي كان لزامًا علينا في مجلس إدارة الغرفة، مواكبة هذه التطورات والمتغيرات بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل، لتعزيز وضبط تنافسية الأسواق محليا وإقليميا، ومعالجات الدعم والتمويل للقطاع الخاص، وتنمية رأس المال البشري الوطني، تلبية لمتطلبات الأسرة التجارية، حيث ارتكزت نشاطاتنا على رسم توجهات مرنة للتعامل مع تحديات المستقبل الاقتصادي، عبر تشكيل مجموعة خاصة للتفكير الاستراتيجي تعمل على معاونة مجلس الإدارة في تحويل التحديات والمخاطر الاقتصادية إلى فرص وواقع عمل، يمكن رصده وقياس نتائجه، فضلاً عن تمثيل القطاع الخاص خارجياً لتعزيز مستوى الاستثمار وفتح أسواق عالمية جديدة بجانب توطيد الروابط والعلاقات التجارية إقليمياً وعالمياً ومتابعة مشكلات منتسبي الغرفة مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي.

أما على مستوى التطوير فحرصنا على إعادة تشكيل المجموعة التنسيقية للغرفة وإعادة تشكيل اللجان الدائمة، بجانب تعزيز التعاون مع الحكومة عبر اللجان المشتركة، وإجراء مجموعة من الدراسات الاقتصادية النوعية، والتصدي لمشاكل ومعوقات القطاع الخاص، كما قدمنا مرئيات اقتصادية تخدم القطاع الخاص، وأبدينا رأينا في القوانين والتشريعات الاقتصادية المتوافقة كلياً مع مصلحة قطاع أصحاب الأعمال واقتصادنا الوطني، وليس مصلحة قطاع معين على حساب قطاعات أخرى، كما أطلقنا مجموعة من مبادرات الشراكة المجتمعية، وأقمنا عدد من الفعاليات التوعوية وتثقيفية الموجهة للقطاع الخاص، فضلاً عن تعزيز حضور الغرفة في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي، وتعزيز التواجد في المحافل الدولية.

وختاماً نجدد شكرنا وعميق تقديرنا لعاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وللحكومة الموقرة على تعاونهما المثمر مع الغرفة من أجل تذليل الصعوبات والتحديات، التى تعرقل طريق مجتمع الأعمال في أن يكون شريكاً أساسياً في خطط التنمية، آملين من المولى عز وجل، أن يكون عام 2023، عام الإزدهار والتقدم من أجل النماء والاستدامة، وأن يحمل في طياته نجاحات أكبر وأوسع للقطاع الخاص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الأقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الأقتصاد الوطني.

الرؤية

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

بيان الرسالة

أعضاءنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عالٍ. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

الرسالة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

القيم المقدمة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين الموهوبين الملتزمين الذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل.

الشعار

شريكك في عالم الأعمال.

الجرأة

ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا.

الشفافية

من ضمن القيم الأساسية لكل منا،البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الإلتزام

نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضاءها.

الولاء

ضروري لكل منا لنتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الإبتكار

اليوم هو المحرك الرئيس للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشمولية

نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظرعن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

أعضاء المكتب التنفيذي

سعادة السيد

سميرعبدالله ناس

رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد

خالد محمد نجيبي

النائب الأول للرئيس

سعادة السيد

محمد عبدالجبارالكوهجي

النائب الثاني للرئيس

سعادة السيد

عارف أحمد هجرس

الأمين المالي للغرفة

سعادة السيد

وليد إبراهيم كانو

نائب الأمين المالي

سعادة السيد

باسم محمد الساعي

عضو المكتب التنفيذي

سعادة السيد

أحمد صباح السلوم

عضو المكتب التنفيذي

أعضاء
مجلس الإدارة

سعادة السيد
يوسف صلاح الدين إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
عبد الوهاب يوسف الحواج
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
جميل يوسف أحمد الغناه
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
الدكتور وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
محمد فاروق المؤيد
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة
سونيا محمد عبدالله جناحي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة
بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة
سوسن أبو الحسن محمد
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
نواف خالد راشد الزياني
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
أحمد يوسف علي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة

شهد عام 2022 الكثير من النشاطات والفعاليات والمبادرات التي تبناها ونفذها مجلس الإدارة في إطار تمثيله للقطاع الخاص البحريني والتعبير عن آراءه والدفاع عن مصالحه، وترافق ذلك مع التزام مجلس الإدارة بالسعي الحثيث لتقديم خدمات نوعية متنوعة لأعضاء الغرفة وأصحاب الأعمال الذين يشكلون عماد الاقتصاد الوطني، فقد كان للغرفة طيلة الفترة التي يغطيها هذا التقرير "عام 2022" نشاط حافل تمكنت من خلاله من أن تصبح شريكاً أساسياً في الكثير من المنجزات التي تحققت في المشهد الاقتصادي الوطني، عبر دورها الداعم لتطوير القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الاستثمار وتسهيل نموه، وفق أهدافها ومبادراتها للدورة "الثلاثين"، ولعبت دوراً محورياً في معالجة ودراسة العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي كان في مقدمتها تصريح العمل المرن، وتحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية، من خلال عمل تكاملي مشترك مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، لزيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية مع الاقتصاديات العالمية، وسعت لتوسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية عبر أنظمة الخصخصة، بجانب قيامها بمراجعة وتحديث عدد من القوانين والتشريعات المحفزة لبيئة الأعمال، كما طورت خدماتها الملبية لتطورات المستقبل السريعة ومن أهمها البنية التكنولوجية، وقدمت مجموعة من الدراسات المساندة للشركات والمؤسسات التجارية، وحرصت على زيادة وتيرة الاستثمارات في مختلف القطاعات. وإذا أردنا أن نعرض أهم محاور عمل ومنجزات الغرفة في عام 2012 فإنه يمكن التوقف بإيجاز عند النقاط التالية:

دعم القيادة السياسية

أن مجلس الإدارة يعبر عن اعتزازه وتقديره للدعم اللامحدود الذي تقدمه القيادة الحكيمة للغرفة وحرصها الدائم على تعزيز دورها الريادي في النهوض بالقطاع الخاص، ويثمن توجيهاتها الكريمة بتفعيل مشاركة الغرفة في صناعة القرار الاقتصادي ورسم السياسات الكفيلة بالنهوض بالواقع التجاري والصناعي، وقد تشرف مجلس الإدارة في مستهل دورته الـ 30 بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، كما حظي بشرف لقاء السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله، وتشرفت الغرفة بزيارة سموه اليها خلال شهر أكتوبر 2022، وقد عبرت تلك اللقاءات عن مدى ما تحظى به الغرفة من اهتمام ودعم من القيادة الكريمة وحرصها على تعزيز مسيرتها لخدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وقد استثمر مجلس الإدارة تلك اللقاءات لعرض المرئيات والتصورات الكفيلة بتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي.

انتخابات مجلس الإدارة في دورته (30)

في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم السبت الموافق 19 مارس 2022، بدأت عملية انتخابات أعضاء مجلس إدارة الغرفة للدورة (30) بمركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم (156) لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين، والضوابط والخطوات التي اعتمدتها لجنة الانتخابات، وبحضور جميع أعضاء لجنة الانتخابات، ومندوب وزارة الصناعة والتجارة، والمراقبين من الجمعية البحرينية للشفافية، وذلك لانتخاب عدد (18) مترشحاً من أصل (33) مترشحاً لعضوية مجلس إدارة الغرفة للدورة (30)، وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز أعضاء الغرفة التالية أسماؤهم بعضوية مجلس إدارة الغرفة للدورة (30) ولمدة أربعة سنوات، وهم:

1. سمير عبدالله أحمد ناس
2. خالد محمد يوسف نجيبي
3. محمد عبدالجبار الكوهجي
4. عارف أحمد علي هجرس
5. وليد إبراهيم خليل كانو
6. باسم محمد الساعي
7. أحمد صباح السلوم
8. يوسف صلاح الدين محمد
9. عبدالوهاب يوسف الحواج
10. جميل يوسف الغناة
11. محمد فاروق المؤيد
12. د. وهيب أحمد محمد الخاجة
13. سونيا محمد جناحي
14. بتول محمد أحمد داداباي
15. سوسن أبو الحسن محمد
16. أحمد يوسف علي
17. نواف خالد الزياني
18. عبدالله عادل فخرو

ونظراً لصدور الإرادة الملكية السامية بتاريخ 21 نوفمبر 2022 بتعيين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو وزيراً للصناعة والتجارة بالمرسوم الملكي رقم (68) لسنة 2022، وحيث أن المادة (28) من المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين تنص على أنه يفقد عضو المجلس عضويته بموجب قرار من المجلس إذا عين في وظيفة من الوظائف العامة في الدولة، كما تنص المادة (27) من هذا القانون على أنه: "إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة، لأي سبب، يحل محله المُرشح الذي نال في آخر انتخاب أكثر الأصوات بعد أعضاء المجلس، ويُكمل العضو الجديد المدة المتبقية لسلفه، وحيث أن السيد يعقوب يوسف عبدالله العوضي قد نال أكثر الأصوات بعد أعضاء مجلس الإدارة الحاليين في انتخابات الدورة (30) لمجلس الإدارة بـ 23,750 صوتاً، فقد قرر مجلس الإدارة في اجتماعه السابع المُنعقد بتاريخ 12 ديسمبر 2022 ما يلي:

-1 فقدان عضوية سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو لعضويته بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين بقوة القانون لتعيينه وزيراً للصناعة والتجارة بالمرسوم الملكي رقم (68) لسنة 2022.

-2 حلول السيد يعقوب يوسف العوضي محل سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو في عضوية مجلس الإدارة، وأن يكمل المدة المتبقية من الدورة الحالية لمجلس الإدارة.

اجتماعات مجلس الإدارة

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة من بداية يناير لغاية نهاية ديسمبر 2022 وهي الفترة الزمنية التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها (7) اجتماعات، بينما بلغت عدد اجتماعات المكتب التنفيذي (14) اجتماعاً. وقد تدارس مجلس الإدارة في اجتماعاته أوضاع ومشاكل القطاعات التجارية والصناعية، وحرص على متابعة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل وتوفير متطلبات النهوض بتلك القطاعات من خلال طرحها وبحثها مع الوزراء والمسؤولين ذوي العلاقة، كما ناقش مجلس الإدارة سبل تطوير تنمية أعمال الغرفة بما يتناسب مع تطلعات أعضائها لأداء دورها حسب ما نص عليه قانون الغرفة ولائحته التنفيذية.

حماية واستدامة، انطلاق ونماء

إدراكا للموقع المتميز الذي تحتله غرفة تجارة وصناعة البحرين في عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، واستجابة للكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى (حفظه الله ورعاه)، لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الخامس، التي دعا فيها أصحاب الأعمال ضمن قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية إلى اقتراح المزيد من المبادرات لتنمية اقتصادية شاملة الأبعاد، وانطلاقا من تشخيص التحديات التي يواجهها الاقتصاد، وحرصا على استعادة التاجر البحريني دوره الريادي في قيادة مجتمع المال والأعمال، وإيمانا بمكانة الإبداع في ترسيخ قيم السوق والارتقاء بأدائها، وثقة في دور الابتكار في التأسيس لبنية الاقتصاد المعرفي، وضع مجلس الادارة على عاتقه خلال السنوات الأربع القادمة تحقيق مرئياته -متوسطة وطويلة المدى- من خلال برنامج عمل متشابك يرتكز على تكثيف الحراك الإستراتيجي والتكتيكي لمرحلة الانطلاق والنماء محليا وإقليميا، في 22 مبادرة موزعة على محوري الحماية والانطلاق للقطاع الخاص بمختلف أشكاله ومستوياته، وذلك بحسب الآتي:

1 أولا: مشروعات الحماية

○ المستوى الإستراتيجي (طويل ومتوسط المدى)

1. **تحفيز بيئة الاستثمار:** الإسهام العملي في دراسة التحديات التي تُعيق خطط التنمية ومبادرات التعافي الاقتصادي، مع اقتراح الحلول القابلة للتطبيق بالأطر الزمنية لمعالجتها، مع الدفع لاستكمال منظومة التشريعات الاقتصادية المحفزة لبيئة الاستثمار، والمساهمة التكميلية في إصدار قانون للاستثمار لرفع مستويات اقتصاد البحرين في مؤشر التنافسية العالمية.

2. **بنية اقتصادية تحتية مشجعة:** مشاركة وإسناد السلطتين التشريعية والتنفيذية في مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة لتوفير البنية التحتية المناسبة للمستثمرين، لا سيما في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم والتدريب؛ لتعزيز الميزة التنافسية الوطنية، وإعادة هندسة البنية التحتية التعليمية لتشجيع دول الجوار على إرسال طلابها، واعتماد التصديق على دورات التعليم العالي، وتنفيذ إستراتيجية واضحة واستشرافا للمستقبل لقطاع الصحة، مع ضرورة مراجعة قواعد ولوائح ورسوم الهيئة الوطنية للمهن والخدمات الصحية (NHRA)، لتسهيل عملية استيراد وتسجيل الأدوية و الأجهزة والمنتجات الطبية.

3. **تصنيف وتأمين قطاعي الإنشاءات والصناعات:** العمل مع الجهات المسؤولة على إلزام مختلف الجهات بتصنيف الشركات الإنشائية والصناعية لجعل الأولوية للمقاولات والصناعات البحرينية في المشروعات الإستراتيجية، ودعم مشروع التأمين على قطاع المقاولات والصناعات، ومن ثم تعزيز قدرته التنافسية على مستوى المنطقة، مع وضع الأطر اللازمة لتسريع وتيرة المشروعات، وتعزيز ثقة المنتفعين بمبادرات الشراكة بين القطاع العام والخاص، وخلق فرص واعدة للشركات الوطنية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة.

4. **الحماية من استحقاقات القروض:** العمل مع قطاع التأمين والمصارف، لتلبية حاجة الشركات والمؤسسات والأفراد لتوفير تغطية تأمين المسؤولية (liability Insurance)؛ وتأمين الفجوة (Gap Insurance) للحماية من التخلف عن استحقاقات القروض.

5. **الأمن الغذائي:** الدفع لتمهيد الأرضية والمساهمة بالخبرات والمشورة في إنشاء هيئة للأمن الغذائي في البحرين، وإعداد دليل توعوي حول الشهادات العالمية المطلوبة لتصدير المنتجات الغذائية (الحلال، آيزو)، ووضع إستراتيجية واضحة بعيدة المدى، على أن يضم مجلس إدارتها كفاءات خبيرة من القطاع الخاص، والهدف هو رفع عملية الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في الثروة الحيوانية والسمكية والزراعية.

6. **الحفاظ على الشركات العائلية:** تدعم الغرفة كل وسائل حماية استمرار الشركات العائلية، كأسماء وعلامات تجارية وطنية ولها مقوم اقتصادي محلي؛ لنموها وتطويرها كرأس مال وطني غير ملموس (National Intangible Assets).

المستوى التكتيكي (على المستوى المتوسط والقريب)

1. **التصديق على مركز المنازعات:** الدفع بالإسراع في موافقة الجهات الرسمية على اللوائح والنظم الحاكمة لمركز تسوية المنازعات التجارية بغرفة تجارة وصناعة البحرين، للتعجيل بالتوصل لحلول عاجلة وفاعلة للمنازعات بين المؤسسات، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة.

2. **التصنيف الائتماني للمؤسسات:** تهيئة الأدوات لمساعدة المصارف ومؤسسات التمويل في تقييم المؤسسات عن طريق تأسيس منصة للتصنيف الائتماني للمؤسسات.

3. **التأمين الصحي:** تحتاج الغرفة للتعاون مع شركات التأمين والمجلس الأعلى للصحة لبحث ملاءمة قانون التأمين الصحي وتطبيقاته التنفيذية والإجرائية (سيتم تطبيقه عام 2022) لعدم وضوح أو استعداد الطرفين قطاع التأمين والشركات المؤمَّن عليها لهذه المرحلة.

4. **اقتصاديات دول الجوار:** دعم السلطة التنفيذية في تكوين فريق عمل مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف دراسة الإستراتيجيات الاقتصادية الحالية لدول الجوار، وتحديد الثغرات والفرص المحتملة، والتوصل لإستراتيجيات مُكملة لاستراتيجيات الإقليم، على أن تشمل الفرص الاستثمارية جميع القطاعات التي يمكن توفيرها للمستثمرين المهتمين، بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للدولة.

5. **تفعيل قانون الإفلاس:** العمل على تفعيل آليات تنفيذ قانون إعادة التنظيم والإفلاس الصادر بالقانون رقم (22) لسنة 2018 وتعديلاته، بالتعاون التكاملي مع وزارات العدل والتجارة والداخلية، ومصرف البحرين المركزي؛ لدعم المؤسسات المتضررة للبقاء والاستمرار، وتخفيف مخاطر التبعات القانونية والجزائية بحقهم.

6. **التصريح المرن:** العمل مع السلطة التنفيذية والتشريعية على معالجة النتائج السلبية لنظام (Flexi Visa) وتأثيراته المضرة على اقتصاد سوق الخدمات، والعمل مع هيئة تنظيم سوق العمل لوضع إستراتيجية واقعية وعملية تُلَبي احتياجات قطاع الأعمال، وتساهم في خلق فرص عمل واعدة للمواطن وتنافسية للأجنبي.

ثانيا: مشروعات الانطلاق 2

المستوى الإستراتيجي (على المستوى الطويل والمتوسط)

1. **تطوير مستقبل الخدمات التكنولوجية:** الدفع باتجاه تطوير البنية التحتية المُلبية لتطورات المستقبل السريعة؛ ومن أهمها البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية للتعاطي مع إنترنت الأشياء (IOT) والمَحافِظ الرقمية (digital wallets)، والتمويل التكنولوجي (Fintech)، وهذا يستلزم تطوير الاقتصاد الرقمي بمنصاته وصناعاته الجديدة، وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي، مع توفير القوى العاملة الماهرة، ومرافق التدريب المهني، وتحسين جودة التعليم العالي، والبحث والتطوير، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. **قطاع التجزئة واللوجستيات:** العمل مع الجهات المختصة على توفير متطلبات التطوير التقني واللوجستي، ودعم التجارة الإلكترونية لقطاع التجزئة، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، على أن تعمل الغرفة مع الجهات المسؤولة على تذليل العقبات اللوجستية والمالية أمامها للتمكن من المنافسة الخليجية، ودفع الشركات الوطنية لتكون شريكا فاعلا في الخدمات اللوجستية لمعالجة التضخم وتراجع جودة الخدمات الملحوظ.

3. **الاندماجات والاستحواذات:** توفير الأرضية المناسبة للمضي قدما في مشاريع شراكات واندماجات واستحواذات تجارية ومالية مع كُبريات المؤسسات التجارية الخليجية والعالمية، لرفد التبادل التجاري وتنشيط الفرص الاستثمارية برؤى مستنيرة، تسهم في توطين الرساميل والمشاريع التجارية والصناعية النوعية، وخلق فرص عمل جديدة لأبناء الوطن المؤهلين.

4. **الاستثمار التكميلي الخليجي:** حث القطاع الخاص لتقديم حلول تكميلية مبتكرة لفتح آفاق الاستثمار الإقليمي (الخليجي) أمام القطاع الخاص، لاغتنام الفرص الواعدة، وخاصة مع الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، التي تشهد طفرة نوعية على مختلف الأصعدة، إلى جانب دراسة الفرص والمجالات الحيوية للتكامل مع تطورات وخطط النمو السعودية، لتوطين المشاريع المتبادلة بين البلدين.

5. **الاستراتيجية السياحية:** المعاونة بالخبرات والرأي والدراسات والبحوث النوعية في صناعة إستراتيجية سياحة وطنية، بحيث يشترك في إعدادها جميع الأطراف المعنية من القطاعين الخاص والحكومي، بما يغطي خطط جميع القطاعات (الرياضة، الثقافة، التعليم، الصحة...)، مع اتخاذ خطوات جريئة لتطوير قطاع السياحة الجاذب.

6. **سـوق الديـن:** تقديـم اقتراحـات ومشـاريع عمـل قابلـة للتطبيـق مـن قبـل القطـاع الخـاص للحكومـة تهدف لرفع مستوى سوق الدين (Debt Capital Market) وتعزيز خيارات السيولة للمستثمرين، لتحسين أداء الصكـوك والسـندات، وبالتالـي ربـط سـوق الديـن ربطـا مباشـرا بزيـادة جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشر والنمو الاقتصادي، كخطوة مهمة لدعم الاقتصاد الوطني.

7. **خصخصـة الخدمـات:** تمهيـد الأرضيـة لتكويـن شـراكات واندماجـات مـن القطـاع الخـاص تتقـدم ببرامـج جذابـة للخصخصـة تسـمح بتوسـيع دور القطـاع الخـاص كشـريك إسـتراتيجي مـع الحكومـة لفتـح الاسـتثمار فـي الأصـول والخدمـات المملوكـة للدولـة، لتحسـين نوعيـة الخدمـات وتخفيـض الإنفـاق الحكومـي، وتنويـع مصـادر الدخـل، وزيـادة مشـاركة القطـاع الخـاص المحلـي، وزيـادة جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، وتحسـين ميـزان المدفوعـات فـي برنامـج التـوازن المالـي، بمـا يتوافـق مـع أهـداف التعافي والرؤية الاقتصادية 2030.

8. **مبـادرات تمويـل نوعيـة:** العمـل مـع الجهـات ذات العلاقـة لإنجـاح مشـاريع دعـم الشـركات الصغيـرة والمتوسطة بتشجيع المبادرات التمويلية النوعية، (مثل: رأس المال الاستثماري -Venture Capital | الاستثمار الملائكي- Angel Investment | التمويل الجماعي Crowdfunding)، تضاف إلى التمويل الكلاسيكي المبني على القروض الشخصية، لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي.

○ المستوى التكتيكي (على المستوى المتوسط والقريب)

1. **تعزيـز مكانـة المستثمرين الحاليين:** تتبنى الغرفة العمل الجاد مع مختلف الأطراف على تعزيز مكانة المستثمرين الحاليين بمزيد من الحوافز والفرص؛ لزيادة وتيرة الاستثمارات في مختلف القطاعات (كحوافز المنح أو القروض، والتسهيل الضريبية، والخدمات المدعومة، والإعفاءات) بحسب حجم الاستثمار أو المشاريع الإستراتيجية التي ستسهم في خلق فرص العمل أو نقل التكنولوجيا مؤهلة للحصول على حوافز بنسب مئوية أعلى.

2. **مستقبل التعليم:** العمل مع المجلس الأعلى للتدريب والتعليم لتطوير المناهج الدراسية التأسيسية في لغة البرمجة والتكنولوجيا، وتطوير التعليم العام والعالي والتدريب المهني في المعاهد لتلبية متطلبات السوق، على أن تُدرّج ضمن المناهج التعليمية والتدريبية، وبناء شراكات غير تقليدية تخدم كلا من حاجة السوق وتستوعب الخريجين بعد تطوير مستواهم التعليمي والتدريب المهني.

تشكيل مجموعة التفكير الإستراتيجي

بهدف تناغم قوة عمل مجلس إدارة الغرفة مع تحديات المستقبل الاقتصادي، وتوظيف أمثل لمنصة الغرفة بأعضائها ولجانها ومنظومتها الإدارية، اقر مجلس الإدارة خلال عام 2022 تشكيل مجموعة خاصة للتفكير الاستراتيجي يعاون مجلس الإدارة على رسم توجهات مَرنة، يمكن قياسها، مبنية على أسس موثوقة، تعالج التحديات، وتقتنص الفرص، وتحلل المخاطر، من خلال تكوين فريق مَعني بتحويل التحديات والمخاطر الاقتصادية إلى فرص وواقع عمل، يمكن رصده وقياس نتائجه، بتوظيف قدرات جميع الأطراف المعنية، وفي مقدمتها اللجان الدائمة، والمجلس التشاوري، والجهاز الإداري للغرفة، ليكون هناك حضور إستراتيجي نافذ لرأي الغرفة المتوازن في الملفات الاقتصادية للبلاد.

أهدافها

1. تحويل برنامج عمل الدورة الـ30 (22 مبادرة) لمؤشرات أداء محددة المسؤوليات والأزمنة، مع بيان أهم التحديات وإستراتيجيات العبور الممكنة.
2. نقل المعرفة لأعضاء مجلس الإدارة بشكل منهجي، مع آليات التنفيذ والقياس، وتحويل الأعضاء إلى سفراء للبرنامج.
3. نقل المعرفة لأعضاء المجلس التشاوري بالشكل الملائم، وتحويلهم إلى سفراء للبرنامج.
4. تكوين "مختبرات" مستمرة من مختلف شرائح القطاعات التجارية والصناعية والمعنيين من مختلف الجهات الرسمية وشبه الرسمية لاستخلاص التجارب والتحديات والمعابر الممكنة، إلى جانب تسويق برنامج الغرفة وتغيير أنماط التفكير الكلاسيكية.
5. رصد واستقراء المتغيرات الاقتصادية والتقنية والبيئية والسياسية والتشريعية والاجتماعية المؤثرة على بيئة الاستقرار والنماء الاقتصادي، ووضع تصورات قابلة للتطبيق والقياس من قبل الغرفة والأسرة التجارية، مع سائر شركاء المصالح.
6. معاونة قيادة الغرفة في تحركاتها ومشاوراتها في البحث والتفكير في الآفاق والفرص الاقتصادية الجديدة التي قد تفتح نوافذ مبتكرة لتنويع وتحسين آليات عمل السوق والصناعة المحلية، وبالمحصلة تنويع مصادر الدخل الوطني.
7. المساهمة في تطوير أجهزة الغرفة وأدائها لتواكب دورها في الحاضر والمستقبل لتلبية رسالتها.
8. ضبط مسارات العمل إستراتيجيا بين أطراف الإنجاز في الغرفة: مجلس الإدارة مع التشاوري، والتنسيقي مع اللجان الدائمة، إلى جانب المجالس واللجان المشتركة، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم البينية، إلى جانب شركاء المصالح الأساسيين (أعضاء الغرفة والغرف المماثلة إقليميا وعربيا)، والثانويين (السلطتين التشريعية والتنفيذية)، بما يحقق برنامج الدورة، ومسارات العبور الآمنة لمخاطر المستقبل.

النطاق والاختصاصات

تحويل برنامج عمل مجلس إدارة الغرفة (كتلة تجار22 الانتخابي) إلى مؤشرات ومراحل عمل قابلة للتطبيق والقياس، وتقديم تصورات التنفيذ بمراحلها الزمنية ومتابعة تنفيذها.

رسم التوجهات العملية لتنسيقية اللجان لتفعيل قطاعات اللجان وممثليها في تنفيذ برنامج عمل الغرفة للسنوات الأربع القادمة.

إسناد جهاز الغرفة الإداري بالآراء والاستشارات الكفيلة بتحويله إلى منصة حيوية وفاعلة لتحقيق غايات برنامج عمل قيادة مجلس الإدارة، وتقديم ما يلزم لضمان مواءمة البرنامج الإداري السنوي لمتطلبات برنامج عمل مجلس الإدارة.

إسناد قيادة الغرفة بالاستشارات المعمقة المسنودة بما يتطلبه لرسم التوجهات الإستراتيجية العليا في الملفات الاقتصادية الحيوية، وقياس فجواتها وآثارها اللاحقة.

ترجع مجموعة التفكير في عملها إلى المكتب التنفيذي.

يساندها مركز الدراسات والمبادرات في البحوث والتقارير.

إلغاء تصريح العمل المرن ورسوم استرداد تكلفة البنية التحتية

تشرفت الغرفة بتاريخ 6 أكتوبر 2022 بزيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، حيث أعلن سموه خلال هذه الزيارة عن جملة من الأوامر والتوجيهات بالأوامر والتوجيهات والمتمثلة بإلغاء تصريح العمل المرن وإلغاء رسوم استرداد تكلفة البنية التحتية المرتبطة بإصدار رخص البناء، وتوجيه سموه للجهات الحكومية المعنية بعرض الفرص الاستثمارية لشراكة القطاع العام مع القطاع الخاص في كافة القطاعات وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي لنمو الاقتصاد، وذلك استجابة للمناشدات التي سبق وأن رفعتها الغرفة الى سموه وكانت محل تركيز الغرفة منذ عام 2018، وانطلاقاً من رغبة غرفة البحرين في منع أي خلل قد يشوب المرحلة الانتقالية لتعديل أوضاع العمالة التي ألغي عليها التصريح المرن، وتكريساً لسجل البحرين المُشرف في تصنيف حقوق العمال والعاملين، فقد التمست الغرفة في خطاب مرفوع الى سمو ولي العهد، إتاحة الفرصة لها للمساهمة في معاونة الجهات المعنية في الحكومة الموقرة في رسم خطط وآليات تنفيذ المرحلة الانتقالية، حيث يُعتبر القطاع الخاص ممثلاً في الغرفة شريك جدير (Stakeholders) يمكن استثمار مرئياتها في تسهيل الانتقال الآمن للمرحلة الانتقالية حتى تصحيح أوضاع العمالة بالشكل الذي يصون حقوق كافة الأطراف، وبالشكل الذي يحافظ على استقرار سوق العمل.

إعادة تشكيل المجموعة التنسيقية

نظراً لأهمية اللجان الدائمة في تطوير قطاعات الأعمال والارتقاء بجميع المجالات الاقتصادية وبهدف تنسيق وتوحيد الجهود بين اللجان ومجلس الإدارة في تحقيق الاهداف والمبادرات التي وضعها مجلس إدارة الغرفة لهذه الدورة ، وتقديم الدعم اللازم لها لمساعدتها على القيام بدورها ضمن أهدافها ، تم في مطلع الدورة 30 ، إعادة تشكيل مجموعة تنسيقية للجان تعنى بدعم اللجان من خلال رسم خطط واستراتيجيات عملها وتقدير الميزانيات الداعمة لأنشطتها المختلفة وتوحيد الجهود فيما بينها ، وتقييم رؤسائها وأعضائها بشكل دوري ، وضمت المجموعة التنسيقية عضو المكتب التنفيذي ونائب الأمين المالي سعادة السيد وليد إبراهيم كانو رئيساً للمجموعة ، وسعادة السيدة سوسن أبو الحسن محمد كنائب لرئيس المجموعة وسعادة البروفيسور وهيب أحمد الخاجة، وسعادة السيدة بتول داداباي ، وسعادة السيد أحمد يوسف علي كأعضاء في المجموعة التنسيقية بالإضافة إلى جميع رؤساء اللجان .

إعادة تشكيل اللجان الدائمة

أولى مجلس الادارة اهتماماً وتركيزاً كبيراً على تطوير اللجان الدائمة للغرفة، باعتبارها الذراع الأساسي لمجلس الإدارة في تنفيذ خططه وأهدافه، وذلك لأهمية هذه اللجان في تطوير قطاعات الأعمال في المملكة والارتقاء بجميع المجالات الاقتصادية، وبحث الحلول اللازمة لمعالجة مختلف التحديات والصعوبات التي تواجهها، وقد تم تحديد أطر مرجعية لكل لجنة توضح اختصاصاتها ومجالات العمل الخاصة بها، طبقاً للقطاع الذي تمثله، وقد تم تحديد فصل كامل لبيان واستعراض جهد وعمل هذه اللجان، وقد شملت اللجان الدائمة التي أعاد مجلس الإدارة تشكيلها للدورة "30"، اللجان التالية:

- لجنة القطاع الصحي
- لجنة القطاع الغذائي
- لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي
- لجنة التعليم والتدريب

تعزيز التعاون مع الحكومة "اللجان المشتركة"

تعد اللجان المشتركة بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وعدد من الوزارات والجهات الرسمية قناة اتصال وتواصل وتعاون بين الغرفة والحكومة الرشيدة، يتم خلالها بلورة العديد من الرؤى والأفكار والمقترحات التي تصب في خدمة حركة النشاط الاقتصادي، كما أن هذه اللجان تعد آلية تم خلالها إيصال مرئيات ومشاكل القطاعات المختلفة إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة واقتراح المعالجات المناسبة لها، وبناءً عليه، قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل لجانه المشتركة مع عدد من الجهات الرسمية، وهي على النحو الآتي:

اللجنة المشتركة مع مجلسي النواب والشورى: (تم تشكيل الجانبين في عام 2023 مع بدء دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس للمجلس الوطني).

اللجنة المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة: ويترأس جانب الغرفة رئيسها بينما يترأس جانب الوزارة سعادة الوزير، وقد عقدت خلال عام 2022 ثلاث اجتماعات بحث العديد من المواضيع منها ما يلي:

- مستجدات تنفيذ القرار الصادر من المملكة العربية السعودية بشأن اعتماد قواعد المنشأ الوطنية.
- قانون التجارة الإلكترونية التي تشمل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص.
- متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للجان الدائمة.
- مقترحات لتحفيز الاستثمار في القطاع العقاري:

- السماح لملاك السجلات التجارية المُرخصة لمزاولة النشاط العقاري بشراء العقارات دون اشتراط الحصول على موافقة أمنية، حيث سبق لهم الحصول على تلك الموافقة عند استخراج السجل التجاري.
- عدم اشتراط الحصول على موافقة أمنية لتسجيل العقار باسم الورثة في حال وجود وريث خليجي أو أجنبي وذلك في حال انتقال العقار بموجب الإرث بفريضة شرعية بحرينية.
- تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي العقاري وتحفيزه ورفع العراقيل عنه.
- ترويج مملكة البحرين كوجهة استثمار عقاري ووجهة للإقامة والتقاعد خاصة من ذوي الدخل العالي وإصدار التشريعات المُسهلة لذلك.
- الشراكة الصناعية التكاملية.
- خطة عمل مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدثة للأعوام (2022-2026).
- توصيات الغرفة الواردة في دراسة اللائحة الفنية الوطنية للمنتجات البلاستيكية.
- مقترح استحداث قانون خليجي موحد ينظم موضوع الامتياز التجاري.
- تعديل قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21).
- نتائج الحملة الوطنية لمواجهة ظاهرة التستر التجاري والخطوات القادمة.
- خطة وزارة الصناعة والتجارة لدعم مشروع credit ratting.

اللجنة المشتركة مع وزارة العمل: تم تشكيل الجانبين ولم تعقد اجتماع في عام 2022.

اللجنة المشتركة مع وزارة السياحة: وقد عقدت اجتماعاً واحداً بمشاركة سعادة وزيرة السياحة، تم فيه بحث الآتي:

- الإستراتيجية السياحية: التعرف على مستجدات دراسة الإستراتيجية والإفادة حول الجدول الزمني لتفعليها، وطلب إشراك الغرفة في وضع الإستراتيجية، وتوحيد الجهود لتطوير استراتيجية وطنية موحدة للسياحة بما فيها الثقافية والرياضية.

- التدريب في مجال الضيافة والفندقة: إنشاء معهد متخصص ذو مستوى عالمي في مجال الضيافة والفندقة وربط مخرجاته بالاستراتيجية السياحية واحتياجات سوق العمل، أهمية التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة العمل بهذا ومعهد (Vatel) لرصد احتياجات قطاع الضيافة والفندقة ومن ثم تطوير برامج تدريبية تلبي هذه الاحتياجات للنهوض بالقطاع.

- اللوائح التنظيمية فيما يتعلق بالتراخيص لمكاتب السفر والسياحة وشركات المعارض والفعاليات.

اللجنة المشتركة مع وزارة شئون البلديات والزراعة: وقد عقدت خلال عام 2022 اجتماعاً واحداً ناقش المواضيع التالية:

- تحسين الخدمات المُقدمة في نظام إصدار رخص البناء "بنايات" عن طريق إجراء تقييم شامل للأداء واختصار إجراءات المعاملات بين الجهات ذات العلاقة.

- التركيز على الأسواق المركزية حيث تعتبر مصدر التموين الغذائي للمملكة والعمل على تطوير الخدمات الأساسية وبالأخص السوق المركزي الرئيسي في المنامة.

- زيادة أسعار المحلات التجارية للضعف في الأربع السنوات الماضية بمقدار 20% لكل سنة مما أثر على رفع الأسعار والتضخم.

اللجنة المشتركة مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف: تم تشكيل الجانبين ولم تعقد اجتماع في عام 2022.

اللجنة المشتركة مع هيئة تنظيم سوق العمل: تم تشكيل الجانبين ولم تعقد اجتماع في عام 2022.

اللجنة المشتركة مع صندوق العمل (تمكين): وقد عقدت خلال عام 2022 اجتماعاً واحداً ناقش المواضيع التالية:

- عرض برامج دعم تمكين للسنوات 2022 - 2023.

- دور تمكين في تعزيز التدريب المهني.

- تعزيز الميزة التنافسية للشركات البحرينية.

دراسات اقتصادية نوعية

1. **دراسة لجنة العقار والانشاء حول: "مستقبل القطاع العقاري والإنشائي في مملكة البحرين":**
قام مركز الدراسات والمبادرات في الغرفة بإعداد دارسة حول مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين، وآثار قرار تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير بواقع 12 دينار لكل متر مربع، كما شملت الدراسة رصداً وتحليلاً للتحديات والصعوبات التي تواجه القطاع في المرحلة الراهنة مع تقديم حزمة من المحفزات والمبادرات التي تشكل خارطة طريق للسوق العقاري بعد جائحة كوفيد 19.

2. دراسة لجنة التعليم حول: "السياحة التعليمية في مملكة البحرين":

أعد مركز الدراسات والمبادرات دراسة حول السياحة التعليمية وأثرها على اقتصاد البحرين حيث تهدف هذه الدراسة تقديم مقترح لجعل مملكة البحرين مركزًا لجذب الطلاب الدوليين للتعلم في البحرين كخطوة نحو تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، واقتراح كافة السياسات والتشريعات اللازمة لتحويل هذا المقترح إلى واقع.

3. دراسة "رسوم تسجيل الأدوية والأجهزة الطبية في مملكة البحرين":

أعد مركز الدراسات والمبادرات دراسة لتقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار القوانين واللوائح الحكومية على النمو المحتمل، وفرصه لتحقيق الاستدامة، كما تطرقت الدراسة الى تقييم أداء وجودة نظام الرعاية الصحية في المملكة وصياغة الاستراتيجيات والتوصيات لضمان نمو واستدامة قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين.

4. دراسة لجنة الصحة حول: "تقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين":

أعد مركز الدراسات والمبادرات دراسة لتقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار القوانين واللوائح الحكومية على النمو المحتمل، وفرصه لتحقيق الاستدامة، كما تطرقت الدراسة الى تقييم أداء وجودة نظام الرعاية الصحية في المملكة وصياغة الإستراتيجيات والتوصيات لضمان نمو واستدامة قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين.

5. دراسة "تحديات سوق العمل - التأثير الاقتصادي لنظام تصريح العمل المرن":

قام مركز الدراسات والمبادرات بتحديث دراسة سوق العمل في الجانب المتعلق بالتأثير الاقتصادي لنظام تصريح العمل المرن، حيث تم تحديث احصائيات العمالة الغير نظامية والعمالة المرنة لعام 2022، وعليه قام المركز بتحليل الدخل والخسائر من التصريح المرن.

6. دراسة "التحديات التي تواجه العاملين في قطاع الذهب والمجوهرات":

قام مركز الدراسات بإجراء دراسة لتقييم موقع البحرين في نشاط الذهب واللؤلؤ والمجوهرات، إعادة مكانة البحرين كأيقونة لهذا النشاط بالإضافة الى اقتراح المبادرات التي تساهم في تشجيع الشباب البحريني للتخصص في تصميم الذهب.

7. دراسة "التضخم":

أعد مركز الدراسات والمبادرات بالتعاون مع مجموعة التفكير الإستراتيجي دراسة شاملة حول التضخم في مملكة البحرين على مرحلتين، حيث هدفت المرحلة الأولى الى مقارنة مستويات التضخم في البحرين مع دول الخليج والعالم، ومعرفة آثار ارتفاع الأسعار في كل قطاع اقتصادي على حدة. في حين هدفت المرحلة الثانية الى النظر الى أفضل الممارسات التي قامت بها الدول لاحتواء التضخم واقتراح السياسات والحلول التي من الممكن ان تساعد في رفع القدرة الشرائية وتقليل آثار التضخم على التاجر البحريني.

8. برنامج عمل الحكومة:

أعد مركز الدراسات والمبادرات بالتعاون مع مجموعة التفكير الإستراتيجي دراسة حول المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة، حيث استهدفت الدراسة النظر في هذه المحاور من الجانب الاقتصادي والمساهمة في تعزيز دور القطاع الخاص في هذه المحاور بالإضافة الى اقتراح مبادرات تساعد الحكومة الموقرة للوصول الى هذه الأهداف خلال فترة البرنامج لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التصدي لمشاكل ومعوقات القطاع الخاص

اتفاقية إدارة وتشغيل مواقف الشاحنات في سوق المنامة المركزي:

نقلت الغرفة بتاريخ 3 يناير 2022 الى وزير الاشغال شكوى مجموعة من أعضائها من تجار السوق المركزي بالمنامة بشأن تفاجئهم بتوقيع اتفاقية لإدارة وتشغيل مواقف الشاحنات في سوق المنامة المركزي بين أمانة العاصمة وشئون البلديات وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) لإدارة وصيانة وتشغيل مواقف الشاحنات في سوق المنامة المركزي، وطالبت الوزارة بالآتي:

- التشاور مع مستوردي الفواكه والخضروات الطازجة في السوق حول آليات العمل والخطط التشغيلية لتنظيم وإدارة وتطوير مواقف الشاحنات في السوق.
- التشاور مع مستوردي الفواكه والخضروات الطازجة في السوق قبل فرض أية رسوم إضافية عليهم.
- تنظيم وإعطاء الأولوية للشحن والتفريغ لتجار السوق المركزي.

احتساب ساعات العمل الإضافي في القطاع الخاص:

رفعت الغرفة بتاريخ 3 أغسطس 2022 التماساً الى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه بشأن احتساب ساعات العمل الإضافي في القطاع الخاص، أكدت فيه على ضرورة التشاور والتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة البحرين والأخذ برأيها حيال بعض مواد قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 وبحث إمكانية تعديلها مما يساهم في إزالة كافة اللبس واللغط في الشارع التجاري ويدفع بالحركة التجارية والصناعية في مملكة البحرين والنهوض، وطالبت بإحالة هذا التعديل المُقترح على نص المادة (54) من قانون العمل في القطاع الأهلي إلى اللجان القانونية المُختصة لدراسته والبت فيه بالسرعة الممكنة، للتخفيف من الأعباء المالية التي يتحملها القطاع الخاص بصفة عامة.

تأشيرات سواق الشاحنات الثقيلة الأجانب الممنوحة من قبل المملكة العربية السعودية:

قامت الغرفة بمخاطبة سفارة المملكة العربية السعودية بمملكة البحرين، كما تواصلت مجلس الوزراء الموقر بشأن الشكاوى التي تلقتها الغرفة بخصوص تفاوت مدد سريان تأشيرات المملكة العربية السعودية المعطاة لسواق الشاحنات الأجانب وذلك بحسب جنسية السائق مما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة من قبل شركات النقل وبالتالي يؤثر على انسيابية البضائع المتجهة من البحرين إلى السعودية.

تطبيق قواعد المنشأ الوطنية السعودية على صادرات مملكة البحرين:

في إطار مسئولياتها والتزاماتها تجاه القطاع الخاص البحريني بمختلف فئاته وما يمكن أن تقوم به لدعم هذا القطاع، تفاعلت الغرفة مع الصعوبات التي واجهت عدد من الشركات الصناعية والتجارية البحرينية بشأن تطبيق قواعد المنشأ الوطنية السعودية على صادرات مملكة البحرين، وقامت بعدد من الخطوات لمعالجة ذلك من خلال:

- تم التنسيق مع إدارة التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة لإصدار شهادة المحتوى المحلي للصناعة الوطنية نظراً لكونها من متطلبات التصدير إلى المملكة العربية السعودية.

- قامت غرفة البحرين بتاريخ 13 سبتمبر 2022 بعقد لقاء تعريفي مفتوح بقاعة المجلس بمبنى غرفة البحرين "بيت التجار" مع عدد من الشركات الصناعية للتعريف بقواعد المنشأ السعودية الجديدة واستعراض المعوقات التي تواجهها نتيجة تطبيق هذه القواعد.

- قامت غرفة البحرين برفع شكاوى المستثمرين الصناعيين من جراء تطبيق قواعد المنشأ السعودية وأثرها على التصدير إلى الجهات الحكومية المُختصة.

- تم بتاريخ 15 سبتمبر 2022 عقد اجتماعاً مُشتركاً بقاعة المجلس بمبنى "بيت التجار" بين شئون الجمارك بمملكة البحرين وهيئة الزكاة والضرائب والجمارك بالمملكة العربية السعودية بحضور أعضاء غرفة البحرين من المستثمرين الصناعيين وممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة للتعريف بقواعد المنشأ السعودية الجديدة وبيان طريقة احتساب المحتوى المحلي في الصناعة البحرينية والسبل المُثلى لمعالجة المشاكل المُصاحبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن هيئة الزكاة والضرائب والجمارك السعودية.

- قامت غرفة البحرين بالتنسيق مع الاتحادات والغرف الأعضاء باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي لمناقشة هذا الموضوع في اللقاء التشاوري بين أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأصحاب السعادة رؤساء الاتحادات والغرف بالاتحاد، والذي عُقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض بتاريخ 19 أكتوبر 2022.

مرئيات اقتصادية تخدم القطاع الخاص

قام مجلس الإدارة بتقديم مرئياته بشأن تنمية وتعزيز أوضاع القطاع الخاص ورفع تنافسيته وتقوية انتاجيته، ليكون قادراً على أداء دوره المأمول في التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المرئيات:

- **القرار رقم (3) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية:**
حيث طالبت الغرفة من وزارة الصناعة والتجارة بتعديل نماذج التصاريح بما يتوافق مع ما جاء في التعديل على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية الصادرة بالقرار رقم (3) لسنة 2022، وفي إطار المنطق القانوني والعملي، حيث يتم اقتصار الإفصاح الفردي المطلوب من المدراء التنفيذيين ذوي عضويات مجلس الإدارة على كافة إيراداتهم المرتبطة بهذا الدور شأنهم شأن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، على ان يتم الإفصاح عن اجمالي مرتباتهم وبدلاتهم ومكافاتهم الخاصة بعملهم التنفيذي ضمن جدول افصاح الإدارة التنفيذية.

- **مراجعة الخطة الوطنية للإرشاد والتوجيه المهني للأعوام من 2022 - 2025:**
حيث رفعت الغرفة مرئياتها الى وزارة العمل والتي ركزت على المحاور التالية:

  - أن يتم ربط الفرص المتاحة بالتخصصات الدراسية الجامعية، حتى يتسنى للطالب اختيار تخصصه الجامعي بالشكل الصحيح وبما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية.
  - أن يتم تحديد دورها بشكل واضح وجلي في تنفيذ البند (2) من الهدف الأول من الخطة والذي يتمثل في دعم وتعزيز جهود الإرشاد والتوجيه المهني التي تقوم بها مؤسسات التدريب وغرفة تجارة وصناعة البحرين والنقابات العمالية ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات المهنية والأهلية ومساعدتهم في الاضطلاع بأدوارهم التي حددتها الخطة الوطنية للإرشاد.
  - ضرورة اشراكها بصفتها ممثلاً للقطاع الخاص بالمملكة في تنفيذ البند (4) من الهدف الثالث من الخطة المتمثل في حث العاملين البحرينيين على ضرورة تطوير قدراتهم وتعدد مهاراتهم وتوعيتهم بأهمية التعلم المستمر مدى الحياة، وتعريفهم بقانون العمل للارتقاء ببيئة عمل صحية وفقاً للرؤية الاقتصادية 2030.
  - ضرورة اشراكها بصفتها ممثلاً للقطاع الخاص بالمملكة في تنفيذ البند (5) من الهدف الثالث من الخطة المتمثل في إرشاد وتوجيه العمال إلى أهمية التعلم المستمر مدى الحياة كي يواكبوا كافة المستجدات المتعلقة بمتطلبات وظائفهم بالإضافة إلى دعم وتنمية اعتزازهم بعملهم وحبهم له وتوجيههم إلى العمل على نقل هذه المبادئ إلى أبنائهم.

- **تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي بإضافة اجازة الوالدية "Parental Leave":**
طالبت الغرفة بمنح اجازة الوالدية للأب فقط لمدة خمسة أيام عمل يحصل عليها من يوم الولادة وحتى مرور ستة أشهر، وذلك إيماناً بدور الأسرة القوية المتماسكة في بناء الأمم والدول، وما سيحققه هذا المقترح من مكاسب عملية مهمة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في القطاع الخاص، تبقى دوافعها وأهدافها ذات طابع إنساني.

- **مقترحات رفعت الى وزير شئون البلديات والزراعة:**

  - **الحاجة لوجود هيئة مختصة في البحرين للغذاء والدواء**، تقوم بإصدار شهادة حلال، مما يسهل عملية التصدير للمملكة العربية السعودية أو لباقي الدول.

  - **ورش الذهب في سوق المنامة:** التوجه لنقل ورشات الذهب من سوق المنامة الى مناطق صناعية يشكل هاجساً لأصحاب هذه الورش وكذلك اصحاب محلات الذهب، وبالأخص ان البعض منها متواجد في سوق المنامة منذ حوالي 170 سنة.

  - **افتقار الاسواق للخدمات (دورات المياه):** ضرورة إنشاء دورات مياه في الاسواق القديمة (كسوق المنامة وسوق المحرق) خاصة أن تلك الأسواق تجذب السياح الزائرين لمملكة البحرين عبر البواخر السياحية وصولاً الى الاسواق القديمة ويعدون بالآلاف.

  - **مقترح الاهتمام في المساحات العامة مقابل وضع اعلانات:** من خلال السماح للقطاع الخاص بالإعلان في مساحات (كالحدائق والدوارات المرورية) مقابل ان تقوم الشركة المعلنة بصيانة تلك الاماكن، مشددًا ان ذلك سيمثل فائدة للطرفين، ويكون المواطن ايضا المستفيد من هذه المرافق ليشمل كذلك الطرق على سبيل المثال.

  - **أهمية المحافظة على هوية المباني في المناطق التراثية:** أهمية المحافظة على الهوية الثقافية البحرينية من خلال تحديد اشتراطات للبناء في هذه المناطق، بما يحفظ الطابع البحريني التقليدي ويحافظ على هوية هذه المناطق التراثية.

  - **رسوم التخطيط والتصنيف للمطور العقاري:** الزيادة المفاجئة في رسوم التخطيط والتصنيف، والتي أتت دون تدرُج في زيادة هذه الرسوم مما الحق الضرر بالمطورين.

  - **مشاكل أخرى:** كنقل الاغذية في شاحنات غير مناسبة، ووجود المخازن في المناطق السكنية، والاضرار المحتملة للمياه المعالجة.

- **الآثار السلبية لظاهرة الشيكات المرتجعة بمملكة البحرين:**
في اطار سعيها لمعالجة الأضرار والخسائر المادية والمعنوية بسبب تزايد ظاهرة الشيكات المُرتجعة لعدم القدرة على السداد والوفاء بالالتزامات المالية، خاصة وأن تزايد هذه الظاهرة ينبئ بأضرار تلحق بالعديد من أصحاب العلاقة سواءً الشخص الذي أصدر الشيك أو البنوك ذاتها من ناحية عملية إدارة السيولة إذا ما زادت قيمة الشيكات المرتجعة عن حدود معينة، طالبت الغرفة من وزارة الصناعة والتجارة دراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

- **العقبات التي تواجه الدول الأعضاء في تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**

- **مرئيات غرفة البحرين حول تحديث اللائحة الفنية الوطنية للمكيفات ذات السعة الصغيرة.**

ابداء الرأي في القوانين والتشريعات الاقتصادية

في إطار دورها في إبداء الرأي بشأن جميع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي، وفي توفير بيئة عمل قانونية تساعد على تطوير إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، قامت الغرفة خلال عام 2022 بتقديم مرئياتها حول (8) مشروع قانون أو اقتراحات بقانون أو اقتراحات برغبة إلى السلطة التشريعية بمملكة البحرين، وقد حرص مجلس الإدارة أن تكون تلك المرئيات متوافقة كلياً مع مصلحة قطاع أصحاب الأعمال واقتصادنا الوطني، وليس مصلحة قطاع معين على حساب قطاعات أخرى من المجتمع، وهي:

- الاقتراح برغبة بشأن شمول الشركات التي تحقق أعلى نسبة بحرنه للوظائف بقراري مجلس الوزراء الموقر رقم (6-2416) بجلسته المُنعقدة بتاريخ 3 يوليو 2017، ورقم (4-2516) بجلسته المُنعقدة بتاريخ 8 يوليو 2019 بمنح الأفضلية في المزايدات والمناقصات الحكومية بنسبة 10% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مشروع قانون بالموافقة على تعديل المادة (61) من النظام "القانون" المُوحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموضوع: مشروع قانون بالموافقة على تعديل المادة (61) من النظام "القانون" المُوحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- مشروع قانون بشأن تشجيع وحماية الاستثمار.

- الاقتراح برغبة بشأن جمع الأنشطة المتنوعة في سجل تجاري واحد بدلاً من اصدار سجل تجاري مُستقل لكل نشاط من الأنشطة غير المتجانسة.

- الاقتراح برغبة بشأن تخصيص يوم خاص بالعمال البحرينيين ويُطلق عليه مسمى "يوم العمال البحريني"، على أن يكون بتاريخ 24 سبتمبر من كل عام.

- الاقتراح بقانون بشأن تنظيم الأصول الافتراضية.

- المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 2022 بإضافة مادة جديدة برقم (الأولى مكرراً) إلى القانون رقم (81) لسنة 2006 بالموافقة على قانون (نظام) التنظيم الصناعي المُوحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- المرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2022 بالموافقة على تعديل بعض أحكام النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

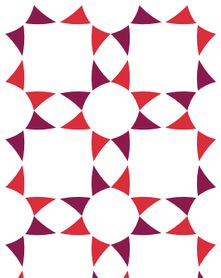

مبادرات للشراكة المجتمعية

- **برنامج (جرب تشتغل):**

دشنت الغرفة في عام 2022 برنامج "جرب تشتغل" وتتمحور فكرته حول استهداف عدد من الطلبة (12 طالب) من الفئة العمرية ما بين 14 18 سنة من مختلف مناطق البحرين لتدريبهم وتنمية توجهاتهم وطموحاتهم المهنية من خلال توفير فرصة تدريب لهم في إحدى الشركات الخاصة لمدة أسبوعين يقوم فيها الطلبة بتجربة عمل مهني يتطلع إلى ممارسته في المستقبل، حيث يهدف البرنامج إلى تدريب واكتساب الشباب مهارات فنية، وتقديم الغرفة التوجيه المهني للمشاركين، وتعزيز فكرة انخراط الشباب في الوظائف المهنية مستقبلاً، ومنح الشباب فرصة للتدريب واكتساب الخبرات المؤهلة لسوق العمل، وقد تقدم للبرنامج أكثر من 60 طالباً.

- **برنامج (تجار):**

أطلقت الغرفة بالتعاون مع كل من تمكين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، برنامج "تجار"، والذي يهدف إلى الارتقاء بنمو القطاعات التجارية في المملكة لا سيما قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يسعى لتوفير الدعم اللازم لتطوير المهارات وتزويدها بأفضل الممارسات المطلوبة في سوق العمل، ورفع كفاءة ومقدرة القطاعات وتعزيز قدراته التنافسية واستدامته في سوق العمل المحلي، وقد استفاد من البرنامج في حدود 180 صاحب عمل.

- **آلية لتنفيذ العقوبات والتدابير البديلة في القطاع الخاص:**

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية للجهات المعنية للعمل على تعزيز إمكانياتها في تطبيق فعال لقانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة على معايير الموائمة والملائمة والتناسب ودونما إخلال بحقوق المجني عليهم والمتضررين من الجريمة، وانطلاقا من مسئولية القطاع الخاص بمملكة البحرين، ومشاركته الفاعلة في تنفيذ أحكام هذا القانون بتوفير ما يمكنه من أعمال مؤقتة يمكن إسنادها إلى المحكوم عليهم بالعمل في خدمة المجتمع، وتوفير برامج التأهيل والتدريب التي تتناسب مع الظروف الشخصية للمحكوم عليهم الذين يتوخى إصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع حفاظاً على الاستقرار الأسري والمجتمعي، بما يكفل ضمان تهيئة السبل الكفيلة بتطبيق أكثر فاعلية للعقوبات البديلة. فإن غرفة تجارة وصناعة البحرين واستجابة منها لتنفيذ تلك التوجيهات الكريمة ومن منطلق اضطلاعها بدورها ومسئولياتها وسعيها الدائم في تحقيق مصلحة الوطن والمواطن، فقد تعاونت مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بوزارة الداخلية على تنفيذ برنامج "تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة في القطاع الخاص" عبر توفير فرص عمل في شركات القطاع الخاص والمؤسسات، للمحكومين بهدف ضمان انخراط المستفيدين من البرنامج في المجتمع وتحقيق الاستقرار الأسري، وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت فيه الى أكثر من (70) شركة.

- **حاضنة التأثير الإقتصادي:**

في اطار الإستراتيجية الموضوعة ضمن توجهات وأهداف مجلس الإدارة للدورة (30)، والتي ترمي إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الدفع بتنمية الاقتصاد المحلي عبر نشر التوعية، وأن تلعب الغرفة دوراً أكبر من خلال الشراكة المجتمعية ما يصب في صالح دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، عقدت الغرفة يومي 6 و7 سبتمبر 2022 جلسات حاضنة التأثير الاقتصادي والموجهة للراغبين في الترشح للانتخابات النيابية لعام 2022، وذلك بمشاركة أكثر من (60) مرشحاً نيابياً، وشملت الجلسات ورش العمل والمحاضرات التوعوية والتثقيفية في النواحي التشريعية ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي بالإضافة إلى إلقاء الضوء على منجزات الغرفة فيما يتعلق بالتشريعات التي اقترحتها وأجرت عليها تعديلات خلال الدورة النيابية السابقة.

فعاليات توعوية وتثقيفية موجهة للقطاع الخاص

بهدف نشر الوعي، وتعريف مجتمع الأعمال بآخر المستجدات على الساحة الاقتصادية، وتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تهم القطاع التجاري، قامت الغرفة خلال عام 2022:

- ندوة حول مشروع قانون التجارة الإلكترونية بتاريخ 8 يونيو 2022.
- ورشة تدريبية لتأهيل مُحكمين وخبراء في التحكيم التجاري الدولي بتاريخ 15 يونيو 2022.
- اللقاء التعريفي حول قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية بتاريخ 22 يونية 2022.
- اللقاء التعريفي حول آلية تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة وتعديلاته والقرارات المُنفذة له في القطاع الخاص بتاريخ 29 أغسطس 2022.
- لقاء تعريفي حول القرارات الوزارية لتنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية بتاريخ 21 سبتمبر 2022.
- ورشة عمل زيادة فاعلية مؤسسات التعليم المبكر "رياض الأطفال" بتاريخ 2 نوفمبر 2022.
- لقاءين تعريفيين حول الخدمات التي تقدمها الإدارة ومنها إجراءات تقديم طلبات تسوية المنازعات التجارية بين أعضاءها وآلية تسوية مثل هذه الطلبات، الأول بتاريخ 25 مايو 2022 والثاني بتاريخ 9 نوفمبر 2022.
- كما نظمت الغرفة فعاليات متنوعة لتحفيز رواد الاعمال وزيادة الوعي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكل من يطمح لدخول عالم التجارة، بما يتوافق مع اهداف الغرفة الرامية الى الارتقاء بالقطاعات التجارية المختلفة، وتوفير الدعم وصقل المواهب الشبابية وتزويدها بأفضل المهارات المتطلبة في سوق العمل على المستوى المحلي والعالمي.

- قامت الغرفة وبالتنسيق مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بعقد مجموعة من ورش العمل المشتركة لبلورة رؤية موحدة مع السلطة التنفيذية حول سبل تحسين آليات التنفيذ لقانون الإفلاس تفادياً لأية عقبات أثناء التنفيذ، وضمان عدم حدوث أي ضرر على الاقتصاد الوطني وقت تفعيل القانون، ولمساعدة وتوفيق الأوضاع المالية والاقتصادية للاستثمارات والشركات، فضلاً عن معالجة إشكاليات إعادة التنظيم والإفلاس بطريقة فعالة تخدم بيئة الأعمال وتضمن استمرارية أعمالها مع حماية أصحاب المصالح.

مواقف وطنية حازمة

اتخذت غرفة البحرين خلال مشاركتها في أعمال الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ لمنظمة العمل الدولية التي عقدت خلال الفترة من 6 - 9 ديسمبر 2022 في جمهورية سنغافورة عدداً من المواقف الحازمة المعبرة عن موقف أصحاب الاعمال البحرينيين تجاه عدد من المواضيع التي تمس بمنظومة قيمنا وتقاليدنا، والتصدي لأي غزو فكري يتعارض مع قيم شريعتنا الإسلامية الغراء والفطرة الإنسانية السليمة، من خلال الآتي:

رفض القرارات التي تسعى المنظمة لاتخاذها بإعادة تعريف مصطلح "العامل" عبر التوسع في تعريف "العمالة المِثلية" وفرض مساواتها في قوانين العمل الدولية، الأمر الذي يَمَس الأسس الأخلاقية الراسخة في العالم العربي والإسلامي.

رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال فرض الحد الأدنى للأجور العمالة الوافدة بما سيؤثر سلباً على اقتصاديات دولنا العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي العربي على المديين المتوسط والبعيد.

التأكيد على النهج الدبلوماسي الثابت والراسخ، وإتباع سياسة التوازنات في العلاقات الدولية، القائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل مع الجميع من دون الإضرار بالمصلحة الوطنية الإستراتيجية العليا.

تعزيز حضور الغرفة في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي

قام مجلس الإدارة منذ بداية الدورة (30) بإعادة تسمية ممثلي الغرفة في مجالس إدارات الهيئات والأجهزة الحكومية والرسمية، من اجل تعزيز حضور الغرفة في مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي، وفقاً لتوجهات وسياسات الغرفة بما يحفظ ويحقق مصالح القطاع الخاص، وبناءً على ما نصت عليه المادة (44) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (156) لسنة 2013، والمناقشات التي دارت في اجتماعات مجلس الإدارة بشأن مسئوليات ممثلي الغرفة في عضوية مجالس الإدارات التي يصدر بتشكيلها مرسوم أو قرار من رئيس مجلس الوزراء أو اللجان الحكومية أو المجالس النوعية أو مجالس الأعمال المشتركة، وابرز هذه اللجان هي:

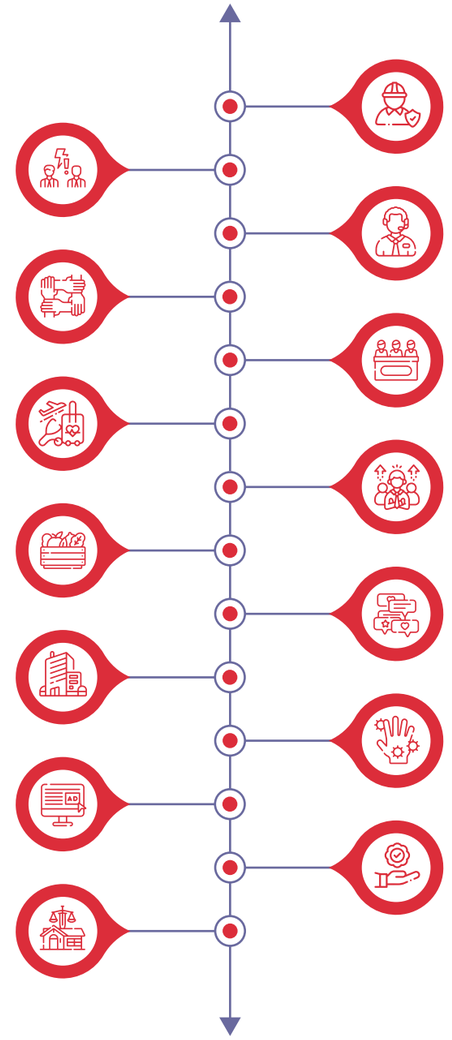

- فريق العمل المعني بتعزيز اشتراطات السلامة تجاه المقاولين في مواقع العمل.
- ممثل غرفة البحرين في مجلس إدارة مركز التحكيم التجاري الخليجي.
- اللجنة الوطنية البحرينية لغرفة التجارة الدولية.
- فريق عمل تطوير العقود الحكومية.
- لجنة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- اللجنة الوطنية لمكافحة الامراض المزمنة (غير السارية).
- اللجنة الوطنية للمواصفات والمقاييس.
- لجنة اختيار أعضاء الجدول من غير القضاة بغرفة البحرين لتسوية المنازعات.
- اللجنة الوطنية التوجيهية للتنوع البيولوجي.
- الفريق الوطني للأشراف على تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للسياحة العلاجية.
- اللجنة الفنية المحلية للمواصفات الغذائية والزراعية.
- مجموعة العمل التابعة لمجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لجنة إعادة دراسة قانون الإعلانات الجديد.
- فريق وزارة البلديات وشؤون الزراعة المعني بمراجعة قانون المباني.

إعادة تشكيل المجلس التشاوري

بهدف تقديم المشورة والنصيحة لمجلس ادارة الغرفة فيما يتعلق بقضايا الشارع التجاري والاقتصاد الوطني أعاد مجلس الإدارة تشكيل المجلس التشاوري الذي ضم في هذه الدورة 21 عضواً بعد أن كان عدد اعضاءه في الدورة الماضية 14 عضواً، من رؤساء الغرفة وبعض أعضاء مجالس إداراتها السابقين والوجهاء الأكثر نفوذاً وتأثيراً في الشارع التجاري، وقد عقد هذا المجلس اجتماعاً واحداً في عام 2022 مشتركاً مع أعضاء مجلس الإدارة لاستعراض التقرير الدوري لمجموعة التفكير الاستراتيجي تم فيه مناقشة مبادرات مجلس الإدارة لدورته الحالية، ويختص هذا المجلس في:

- إبداء الرأي بشأن مشاريع القوانين الواردة للغرفة من السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- إبداء الرأي بشأن الدراسات والتقارير الاقتصادية التي تعدها الغرفة (متى ما دعت الحاجة).
- الاستئناس برأيهم فيما يتعلق بأهم المنعطفات الاقتصادية والتجارية، لأهمية مرئياتهم في تشكيل القرارات المصيرية أو الإستراتيجية لمصالح الشارع التجاري.

معالجة شكاوى الأعضاء

قامت وحدة الشكاوى بالغرفة بتنفيذ دورها الحيوي في تلقي الاستفسارات والاستماع الى شكاوى أعضاء الغرفة المختلفة، وقد تم التواصل مع الوزارات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع الخاص للنظر في الشكاوى الواردة للغرفة، الى جانب ضباط الاتصال المعتمدين، حيث تم استلام 109 شكوى واستفسار خلال العام 2022 وتم حل ما نسبته 57.8% منها وبالتفاصيل التالية:

63
شكوى تم حلها.

38
شكوى لم يتم حلها

8
شكاوى خارج اختصاص الغرفة.

واعتمدت وحدة شكاوى الأعضاء على عدد من الوسائل للتواصل مع الأعضاء والاستماع إليهم ومنها:

- الوسائل الالكترونية في تلقي الشكاوى والسعي لحلها.
- القيام بجولات ميدانية للوقوف عن قرب على التحديات التي تواجه الأعضاء.
- لقاءات مفتوحة ومباشرة للأعضاء تلامس احتياجاتهم بالتعاون مع بعض الإدارات بالغرفة: حيث تم تنظيم 3 لقاءات مع:
  - هيئة صندوق العمل - تمكين.
  - هيئة تنظيم سوق العمل.
  - مجلس المناقصات والمزايدات.

رئاسة اتحاد الغرفة العربية

تسلم سعادة سمير عبد الله ناس رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين في شهر سبتمبر 2022 رسمياً رئاسة مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية في دورته الثالثة والثلاثين بعد المائة خلفًا لنظيره الإماراتي عبدالله محمد المزروعي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المُتحدة، وذلك في إطار تولي مملكة البحرين رئاسة الدورة الحالية للاتحاد، وبهذه المناسبة أكد رئيس غرفة البحرين على أهمية التعاون والتكامل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية لكل ما من شأنه زيادة حجم الصادرات البينية، والعمل على تشجيع زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، مشدداً على أن تنمية القطاع الخاص لدفع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات العربية والعمل على وضع خارطة طريق لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، وجعله أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق مستهدفات رؤى أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية سيكونان من أولويات اهتمامات البحرين خلال ترأسها للدورة الحالية للاتحاد.

الشركة العُمانية البحرينية للاستثمار القابضة

في إطار الزيارة السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم سلطان سلطنة عُمان الشقيقة الى مملكة البحرين، وقعت الغرفة مع غرفة تجارة وصناعة عُمان مذكرة تفاهم لتأسيس الشركة البحرينية العُمانية للاستثمار القابضة برأس مال يقدر بـ 10 ملايين دينار بحريني مناصفة بين الغرفتين، حيث سيكون مقرها الرئيسي في العاصمة العمانية مسقط مع إمكانية فتح فروع لها خارج سلطنة عمان لتسهيل مزاولة عملها، وسيركز نطاق عملها على تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي واللوجستي.

تعزيز التواجد البحريني في المحافل الدولية

بذلت الغرفة خلال عام 2022 جهود إيجابية في مجال الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية لمملكة البحرين في الخارج وصل عددها إجمالاً الى 25 زيارة ومشاركة، وسعت الغرفة من خلال هذا الجهد الى:

- تسويق مناخ الاستثمار في مملكة البحرين والفرص الاقتصادية والصناعية المتوفرة فيها.
- استكشاف الفرص الاستثمارية المشتركة في عدد من القطاعات الحيوية المستهدفة.
- استقطاب الاستثمارات من أجل خلق المزيد من فرص العمل النوعية للبحرينيين.
- استثمار الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البحرين والدول التي شملتها تلك الزيارات.
- تعزيز الحضور البحريني في تلك المحافل الدولية وبيان موقف القطاع الخاص البحريني تجاه المحاور والمواضيع التي بحثتها تلك المؤتمرات واللقاءات، وشملت أبرز تلك المشاركات التالي:

- اجتماعات الدورة (132) لمجلس اتحاد الغرف العربية المُنعقدة في القاهرة 20 - 21 فبراير 2022.
- اجتماعات الدورة (132) لمجلس اتحاد الغرف العربية المُنعقدة في القاهرة خلال الفترة من 20 - 21 فبراير 2022.
- الدورة (110) لمؤتمر العمل الدولي المُنعقدة بمنظمة العمل الدولية وقصر الأمم المتحدة في جنيف خلال الفترة من 29 مايو ولغاية 11 يونية 2022.
- المنتدى الاقتصادي العربي - البرازيلي المُنعقد بمدينة ساو باولو البرازيلية بتاريخ 4 يوليو 2022.
- الاجتماع (58) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي المُنعقد في العاصمة العُمانية مسقط بتاريخ 15 يونية 2022.

- اجتماعات غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية المُنعقدة بمدينة برلين بتاريخ 21 يونية 2022.
- زيارة وفد غرفة البحرين إلى جمهورية كوريا خلال الفترة من 7 - 12 يوليو 2022.
- اجتماع الجمعية العمومية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المُنعقد بمدينة مسقط خلال الفترة من 17 - 18 يوليو 2022.
- المنتدى الثاني للمرأة العاملة تحت عنوان " ريادة الأعمال النسائية في ظل الاقتصاديات الرقمية" المُنعقد بمدينة صلالة يومي 28 - 29 أغسطس 2022.
- الاجتماع الـ(36)للجنة السوق الخليجية المُشتركة المُنعقد في الرياض بتاريخ 8 سبتمبر 2022.
- القمة الاقتصادية العربية البريطانية الثانية (2nd ABES 2022) المُنعقدة في لندن بتاريخ 15 سبتمبر 2022.
- الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي المُنعقدة في القاهرة خلال الفترة من 18 - 25 سبتمبر 2022.
- منتدى التواصل الخليجي الأردني الثالث تحت شعار " آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري" المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة من 27 - 28 سبتمبر 2022.
- المؤتمر العربي الرابع للسلامة والصحة المهنية المُنعقد في الرياض خلال الفترة 3 - 5 أكتوبر 2022.
- اللقاء التشاوري بين أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأصحاب السعادة رؤساء الاتحادات والغرف باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي المُنعقد في الرياض بتاريخ 19 أكتوبر 2022.
- الاجتماع (59) لمجلس اتحاد الغرف الخليجية المُنعقد بدولة الكويت بتاريخ 8 نوفمبر 2022.
- اجتماعات الدورة (133) لمجلس اتحاد الغرف العربية المُنعقدة بدولة الكويت خلال الفترة من 8 - 9 نوفمبر 2022.
- المؤتمر السنوي الخامس عشر للمنظمة الدولية لريادة الأعمال (IWEC) المُنعقد في مدينة مدريد الإسبانية خلال الفترة من 13 - 15 نوفمبر 2022.
- المنتدى الخليجي لريادة الأعمال تحت شعار "ريادة الأعمال.. ريادة المستقبل" بتاريخ 8 ديسمبر 2022 بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الاجتماع الإقليمي السابع عشر لدول آسيا والباسفيك في منظمة العمل الدولية المنعقد في جمهورية سنغافورة خلال الفترة من 6 - 9 ديسمبر 2022.
- منتدى الاقتصاد العربي المُنعقد بالعاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 22 ديسمبر 2022.

التوقيع على مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون تعزز من حضور القطاع الخاص

وقعت الغرفة خلال عام 2022 عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الغرف التجارية العربية والأجنبية والجهات ذات العلاقة في داخل مملكة البحرين على النحو التالي:

- مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرفة التجارة والصناعة بجمهورية بنين الموقعة بمملكة البحرين بتاريخ 17 أكتوبر 2022.
- اتفاقية تأسيس الشركة البحرينية العُمانية للاستثمار القابضة الموقعة بمملكة البحرين بتاريخ 24 أكتوبر 2022.
- اتفاقية مستوى الخدمة المُوقعة بين غرفة البحرين وشئون الجمارك بوزارة الداخلية الموقعة بمملكة البحرين بتاريخ 28 نوفمبر 2022.

فتح افاق اوسع للقطاع الخاص البحريني امام الاسواق الخارجية

استضافت الغرفة في عام 2022 العديد من الوفود التجارية من الكثير من الدول، ونظمت منتديات سلطت الضوء على العديد من الجوانب المتعلقة بآفاق التعاون والفرص التجارية والاستثمارية المتاحة لأصحاب الأعمال البحرينيين، وقد بحثت تلك اللقاءات سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تعترض النهوض بتلك العلاقات، وكانت فلسفة الغرفة من ذلك تنطلق من أن تعزيز التواصل والاتصال مع الفعاليات التجارية الأجنبية يصب في خدمة القطاع الخاص في المملكة ويفتح أسواق جديدة امامه، لاسيما وأن المرحلة الراهنة هي مرحلة انفتاح وتواصل وعلاقات متنامية لتعزيز الحضور البحريني في تلك الأسواق العالمية، وقد قامت الغرفة بتنظيم العديد من الفعاليات واللقاءات الثنائية بلغ عددها في حدود 16 اجتماع ولقاء، شملت التالي:

- إقامة الملتقى الاقتصادي البحريني الهنغاري.
- لقاء وفد تجاري من جمعية الصداقة البحرينية البوسنية.
- لقاء افتراضي مع وفد من هيئة جذب الاستثمارات وتعزيز الصادرات من جمهورية بنما.
- الملتقى الاقتصادي وB2B البحريني التركي.
- الملتقى B2B مع الوفد الهندي في مجال التكنولوجيا "NASSCOM".
- لقاء مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية ببيروت لمملكة البحرين.
- الاجتماعات الثنائية مع وفد سويسري بمقر مجلس التنمية الاقتصادية.
- لقاء مع وفد وكالة التجارة الإيطالية.
- لقاء افتراضي مع غرفة التجارة والصناعة الإندونيسية.
- فعالية الباعة والمشترين للسفارة الهندية.
- المشاركة في اجتماع اللجنة العليا البحرينية الصينية المشتركة.
- لقاء مع عضو مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة والوفد المرافق له بتاريخ 16 سبتمبر 2022
- عقد فعالية B2B في مجال الأغذية والمنتجات الصحية مع وفد من جمهورية الهند.
- عشاء عمل مع وفد تجاري من الهند.
- لقاء رجال الأعمال من الجانب البحريني والألماني.
- اجتماع مع مستثمرين من جمهورية روسيا الإتحادية.

التواصل مع السفراء والبعثات التجارية الدبلوماسية الأجنبية

في إطار تنمية العلاقات التجارية وفتح قنوات جديدة من التواصل والتعاون والشراكة التجارية بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة، استقبلت الغرفة خلال عام 2022 العديد من الوفود والبعثات التجارية ، و(15) سفيراً من يمثلون سفارات مملكة البحرين بالخارج، وممثلي البعثات الدبلوماسية الأجنبية المُعتمدة بالمملكة، شملت كل من جمهورية المجر، والجمهورية العربية السورية، وسفير مملكة البحرين المعين لدى المملكة العربية السعودية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية أندونيسيا، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية كوريا، وسفير مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية النيبال، وروسيا الإتحادية، وجمهورية العراق، وجمهورية استونيا المقيم في الرياض والمُعيّن لدى مملكة البحرين، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.

تطوير الخدمات الإلكترونية

عملت الغرفة خلال عام 2022 على تطوير حزمة من الخدمات الإلكترونية التفاعلية، بهدف تنويع خدماتها المقدمة لأعضائها ولتعزيز التواصل مع الشارع التجاري، الأمر الذي يتماشى مع تطلعات الغرفة الرامية إلى تقديم أفضل المستويات الخدمية لمنتسبيها من التجار وأصحاب الأعمال، وخدمة مصالح التجا، وشملت مجموعة من المشاريع التي تم بورتها وسيتم اطلاقها خلال منتصف عام 2023، ومن ابرز هذه المشاريع:

- **مشروع سند**

والذي يقدم حزمة من الامتيازات والخدمات كالحصول على خصومات وغيرها لتحقيق جملة من الفوائد لطرفي العملية التجارية "المستهلك والتاجر"، حيث يمكن جميع أعضاء غرفة البحرين التسجيل في البرنامج الذي يهدف إلى خلق تكامل اقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة والتوفيق بين الأعمال التجارية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المستهلك والتاجر، بالإضافة إلى تعزيز عمليات التسويق الخاصة بالمؤسسات العاملة في القطاع الخاص، وإتاحة فرص حقيقية لتنشيط وإنعاش عملية البيع والشراء، وكذلك تقديم الخصومات للمستهلكين وغيرها من الامتيازات والخدمات.

- **منصة الخدمات المتكاملة**

والتي ستسهم في تعزيز تواصل الغرفة بأعضائها وبالمجتمع التجاري، وانجاز المعاملات عن بعد دون الحاجة لحضور العضو إلى مبنى الغرفة، من خلال توسيع آفاق الخدمات الذكية بجعل الغرفة مؤسسة ذكية تقدم خدماتها إلى الأعضاء بأحدث التقنيات والأساليب، وذلك من خلال الاعتماد على عنصر التكنولوجيا الحديثة بما يسهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للشارع التجاري وللقطاع الخاص عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية، وذلك عبر تدشين حزمة من الخدمات الالكترونية النوعية الجديدة.

- **مشروع "العميل الرقمي**

والذي سيأخذ العضو أو طالب الخدمة بصورة إلكترونية بأي لغة ومن أي موقع جغرافي بهدف تسهيل الوصول للخدمات المقدمة في الغرفة من قِبل الجميل، حيث أجرت غرفة البحرين تدريبات مكثفة على الكوادر البشرية لتطبيق هذا المشروع.

- **اطلاق الموقع الإلكتروني الجديد**

الذي سيُبقي الأعضاء على تواصل مع "الغرفة"، وعلى معرفة بأحدث المستجدات، حيث سيتضمن معلومات يتم تحديثها بشكل مستمر ومتواصل لإبقاء العضو على علم بآخر المستجدات، وكذلك تماشياً مع لغة العصر الجديدة، إذ أن الغرفة تطمح من خلال هذه المبادرات لاستغلال جميع طرق التواصل الفعالة مع المجتمع التجاري والصناعي بالمملكة.

الارتقاء بالخطاب الإعلامي
وقنوات التواصل مع الأعضاء والرأي العام

في إطار ما توليه الغرفة من أهمية بالغة للوصول إلى أعضاءها وتلبية متطلبات القطاع الخاص بأفضل صورة ممكنة، بات تعزيز الاتصال في الغرفة من أولوياتها، فقد تم خلال عام 2022 البناء على ما تم تحقيقه انجازات هادفة إلى الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الأعضاء والرأي العام، لضمان خدمة الأعضاء وإيصال صوتهم وتوعيتهم بمستجدات الأمور ذات الشأن التجاري والاقتصادي.

وقد عكفت الغرفة على تغيير نمط عملها الإعلامي وتطويره بما يلبي طموح الشارع التجاري ويحقق اهداف مجلس إدارة الغرفة للدورة "30" من خلال تحسين وتطوير العمليات والآليات المتبعة لتعزيز التواصل الداخلي والخارجي وهوية الغرفة من خلال الآتي:

1 أولاً: التغطيات الصحفية والتقارير الأخبارية

استطاعت الغرفة أن تبني علاقات متينة مع مختلف الصحف المحلية العربية والأجنبية، وتم تبادل الخبرات بين الغرفة والصحف من خلال تدريب بعض الموظفين في الجرائد وتزويد الجرائد بالتقارير والأخبار الصحفية المعدة من قبل الإدارة، وبلغت حجم الأخبار والتصاريح والتقارير المنشورة في الصحف المحلية خلال عام 2022 ما يقارب 917 مادة منشورة، وما يزيد عن 110 تقرير مصور أو أخباري. هذا بالإضافة إلى تنظيم حملات إعلامية لتغطية فعاليات ومشاركات غرفة البحرين متمثلة في أعضاء مجلس إدارتها وجهازها التنفيذي.

وفي إطار منهجية الإدارة بأن تصل أخبار الغرفة لأكبر قدر ممكن من القراء والأعضاء، فقد حرصت الغرفة على شمولية التغطيات للصحف المحلية العربية والأجنبية، حيث بلغت إجمالي الأخبار المنشورة في الصحف الأجنبية ما يقارب 70 مادة إعلامية.

2 ثانياً: التقارير المصورة والبرامج الهادفة

مواكبة لتطور تقنيات الاتصالات ووسائل الإعلام وظهور أدوات إعلامية حديثة وأشكال مختلفة والتفاعلية لإنتاج المعلومات ومشاركتها والحصول عليها، اعتمدت الإدارة على وسائل حديثة ومشوقة لشر الرسائل التي ترغب في إيصالها إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفدين من خلال إعداد وتنفيذ العديد من البرامج المصورة والهادفة تمثلت أبرزها في الآتي:

- نشرة برنامج على السريع والذي يتناول ملخص لأبرز المواضيع التجارية والاقتصادية التي تهم الشارع البحريني، حيث يهدف البرنامج إلى تبسيط المعلومات ومستجدات الأمور لتصل إلى أكبر قدر ممكن من المشاهدين.

- سلسلة برامج من ذاكرة الغرفة: لقاءات تم بثها في تلفزيون البحرين، وتم فيه استضافة كبار تجار البحرين لرواية قصصهم وروايتهم في عالم التجارة والاستثمار.

- برنامج أيام كوشين وبمبي: حيث تناول العلاقة التاريخية التجارية بين البحرين والهند والثقافات التي تأثرت بها البحرين من هذه العلاقة.

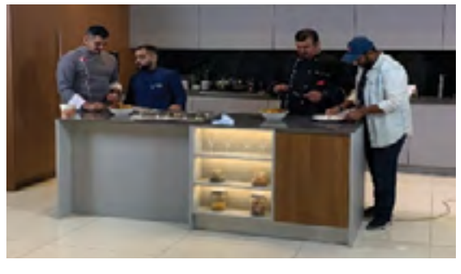

- برنامج من البرادة إلى الصحن: وهو برنامج تم تقديمه في شهر رمضان المبارك، تم من خلاله الترويج للمنتجات البحرينية الصنع والتي يمكن استخدامها كبديل للمنتجات المستورد في صناعة الوصفات الغذائية بمختلف أنواعها.

- بودكاست غمضة: تم الاستعانة في تنفيذ هذا البرنامج بأحدث التقنيات في مجال المؤثرات الصوتية والتي تنقل تجعل المستمع يعيش أجواء المكان الذي يبث منه البرنامج، حيث تناول البرنامج قصص لرواد أعمال بحرينين والصعوبات التي واجهوها في ظل بقاءهم في سوق العمل.

- تصوير عدة حلقات من برنامج "تجار" الذي تناول قصص نجاحات التجار البحرينيين ورواد الأعمال.

- تمكنت الغرفة من بناء حلف إعلامي مميز مع عدد من وسائل الاعلام في المملكة ساهم في نشر رسائلها وأهدافها ورؤاها على نطاق واسع، ووصل إلى شريحة كبيرة من المجتمع التجاري والأهلي، ومن بين ذلك انطلاق برنامج موارد بالتعاون مع تلفزيون البحرين، والتعاون مع صحيفة البلاد في برنامج البحرين في أرقام والتعاون مع صحيفة الوطن في ملحق أسواق.

ثالثاً: تفعيل استوديو الغرفة 3

من خلال تصوير البرامج التالية:

- سلسلة حلقات برنامج موارد، والذي يتم بثه بصورة اسبوعية على شاشة تلفزيون البحرين، ويبحث المواضيع التجارية والاقتصادية المهمة.

- سلسلة برنامج أسواق المستقبل.

- سلسلة برامج The Platform باللغة الإنجليزية ، والذي يستضيف كبار الشخصيات ويتناول الموضوع الرائجة في مختلف القطاعات.

رابعاً: تعزيز هوية الغرفة وتطوير منصة الانستغرام 4

ركزت الغرفة خلال عام 2022، على تطوير منصة الانستغرام الإلكترونية بما يسهل عملية الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من خلال تكثيف التغطيات التي تمت خلال حساب الغرفة مع تغيير سياسة إدارة الحساب ليكون أكثر فعالية وخدمة للعملاء من خلال زيادة نشر البرامج التثقيفة والأفلام القصيرة المصورة التي تهدف إلى تثقيف وتوعية العملاء ومواكبة الاحداث والتطورات. فخلال عام 2021 تم رفع العديد من المنشورات في الانستغرام زاد تفاعل وعدد المشاهدات كما هو مبين أدناه:

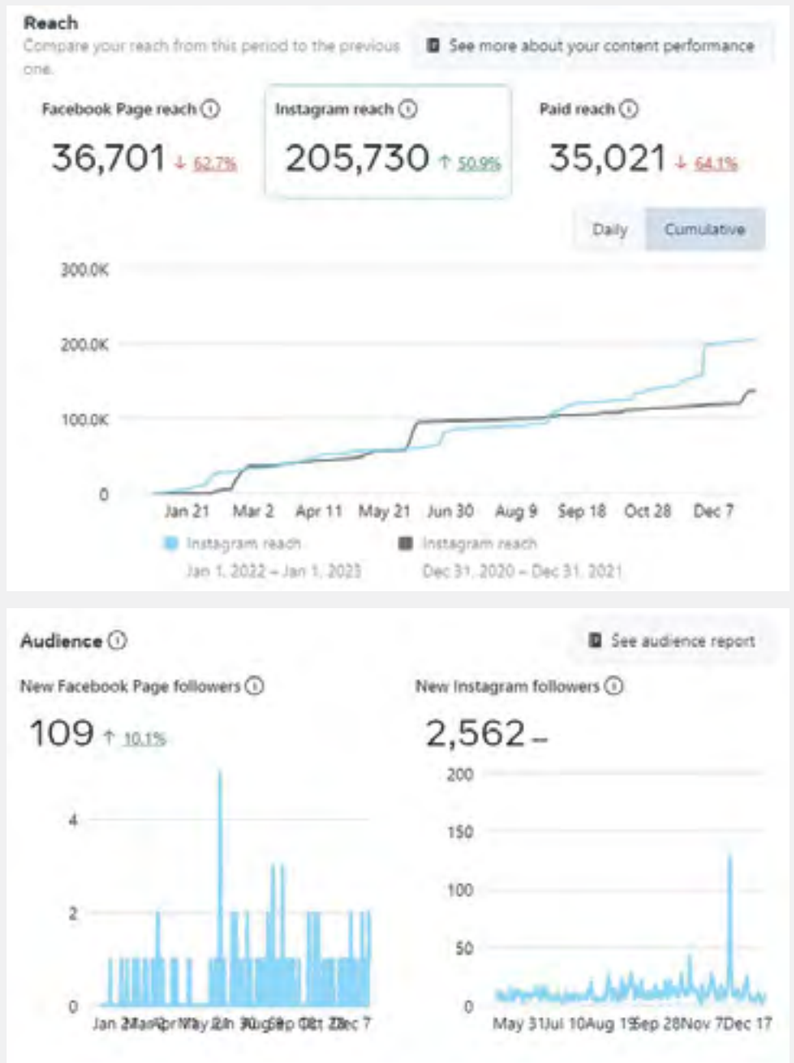

بالإضافة إلى زيادة عدد المتابعين ووصولهم إلى ما يزيد عن 17000 متابع.

تأسيس مركز لتسوية المنازعات التجارية بغرفة البحرين

في أطار سعي المجلس إلى تحقيق المبادئ والأهداف التي نص عليها قانون الغرفة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012، ومن ضمنها اقتراح الأسس والمبادئ العامة المتعلقة بقطاع الصناعة والتجارة التي تسهم في وضع الإستراتيجية الخاصة به والخطط اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية في إطار السياسة العامة للدولة، وتهدف كذلك إلى تذليل المشاكل والصعوبات التي تحد من قدره القطاع الخاص على النمو وتطوير دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، فقد أقر مجلس الإدارة تأسيس مركز للتحكيم التوفيق التجاري يقدم خدماته لأعضاء الغرفة وللقطاع الخاص، وجاء انشاء هذا المركز متوافقاً مع السياسة العامة للدولة في إيجاد بيئة تجارية قانونية مُتقدمة تكفل تسوية النزاعات التجارية بصورة سريعة ومتخصصة بين أعضاء الغرفة وبينهم وبين الغير وبمصاريف وإجراءات مناسبة ومعقولة وبما يكفل سرعة الفصل فيها على يد جهاز من الوسطاء والمحكمين، ويعمل المركز ضمن أهدافه على تسمية الخبراء والمحكمين التجاريين وتسجيلهم لديها والتصديق على شهاداتهم، والتسوية والتوفيق في المنازعات التجارية الخاصة بأعضائها والتي تُعرض عليها باتفاق أصحاب العلاقة، والسعي لتأسيس وإدارة الكليات والمعاهد التدريبية والمراكز ذات الشأن التجاري والصناعي، وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل مجلس امناء لهذا المركز، وهيئة لتسوية المنازعات التجارية فيه.

إعادة تشكيل لجنة الاستثمار

أعاد مجلس الإدارة تشكيل لجنة الاستثمار وقد انيط بها اعداد سياسة وإجراءات الاستثمار، وبحث سبل استثمار المبنى القديم، وتقديم المقترحات للتصرف في الأصول الثابتة للغرفة، ومشروع انشاء مبنى استثماري ولمواقف السيارات، ورفع التوصيات بشأن بيع أو شراء الأسهم في الشركات المحلية المدرجة في بورصة البحرين، فضلاً عن الاستثمار في المشاريع العقارية.

إعادة تشكيل لجنة التدقيق الداخلي

بهدف تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والحوكمة، باشر مجلس الإدارة بإعادة بتشكيل لجنة للتدقيق الداخلي، ضمت في عضويتها مختصين من خارج أعضاء المجلس، وقامت اللجنة بمراجعة التقارير المالية والميزانية التقديرية للغرفة وكذلك مراجعة دليل عمليات وإجراءات إدارات الغرفة وسياساتها، واللوائح الداخلية، كما عملت على الآتي:

- مراجعة نطاق وكفاءة مهام التدقيق الداخلي.
- المراجعة والتحقق من أي تقارير أو حقائق تنشأ من عملية التدقيق الداخلي.
- مراجعة التقارير المالية المرحلية والسنوية.
- التأكد من توفر إفصاحات كافية في البيانات المالية.
- مراجعة أداء المدقق الداخلي.
- مراجعة وتقييم كفاية الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة ومراقبة نظم الرقابة المالية الداخلية للتأكد من كفاءتها وكفايتها لتقليل المخاطر المالية وأهم مخاطر العمليات.
- النظر في كفاية نظم الرقابة الداخلية من خلال مراجعة خطابات الإدارة وردود الإدارة.
- تزويد المجلس بتقارير حول مراجعة مخاطر الإدارة.

إعادة هيكلة الجهاز الإداري

قام مجلس الادارة بإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للغرفة بتشكيله الجديد حيث يضم ثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع البحوث والإستراتيجيات وقطاع العمليات وقطاع الاتصال، وذلك بما يتوائم مع استراتيجية وأهداف مجلس الإدارة في دورته الثلاثين لدعم قطاع الأعمال ومساندته نحو الارتقاء بإدائه وتعزيز تنافسيته ومساعدته على النمو والتوسع من خلال جهاز تنفيذي مرن ومتكامل هدفه تعزيز المنجزات والنجاحات وتنفيذ سياسات المجلس في ضوء أهدافه المستقبلية التي وضعها للسنوات الأربع المقبلة، وضمن أهدافه الإستراتيجية بعيدة المدى للتعاقب الوظيفي وتطوير نخبة الكفاءات في غرفة تجارة وصناعة البحرين بما ينعكس على استمرارية ووجود أبناء الغرفة وكوادرها في قيادة العمل، مع قدرته على إيجاد الحلول الفعالة للتحديات والمعيقات التي تواجه قطاع الأعمال والتغلب عليها وتحويلها إلى فرص للنجاح بما يخدم المسيرة التنموية الشاملة التي تنتهجها مملكة البحرين في شتى المجالات والقطاعات.

تطوير خدمات الغرفة المقدمة للأعضاء

- **تدشين مركز خدمة العملاء الجديد مع تقديم الخدمات الكترونياً:** تم في مطلع عام 2022 إعادة تموضع ادارة خدمة العملاء بالطابق الأرضي لتيسير وصول الأعضاء اليه والاستفادة من الخدمات الشاملة التي يقدمها لهم.

- **إطلاق مشروع الموظف الشامل لإدارة خدمة العملاء:** جرى في عام 2022 تدشين مشروع الموظف الشامل لخدمة أعضاء الغرفة في مركز خدمة العملاء الجديد بالطابق الأرضي، حيث يقوم الموظف الشامل بالإجابة والعمل على كافة استفسارات واحتياجات الأعضاء تحت سقف واحد.

- **فتح مكاتب لكاتب العدل الخاص بمبنى بيت التجار:** في إطار سعي مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في دورته التاسعة والعشرين لتقديم خدمات متميزة لأعضائها، وتخفيف الضغط على مكاتب التوثيق الموجودة في أنحاء المملكة، قامت الغرفة بتوفير مكتب للتوثيق بمبنى الغرفة " بيت التجار " يقوم بتقديم خدماته لأعضاء الغرفة والمراجعين لهذا المبنى.

- **فتح مكتب لوزارة الخارجية في مبنى الغرفة:** في سياق جهود تقديم خدمات متميزة لأعضائها وتخفيف الضغط على مكاتب التصديق التابعة لوزارة الخارجية الموقرة المتواجدة في أنحاء المملكة، تم في عام 2022 افتتاح مكتب للتصديق بمبنى الغرفة "بيت التجار" يقوم فيه موظف من قطاع الخدمات القنصلية بوزارة الخارجية بالتصديق على كافة المعاملات التي تخص أعضاء الغرفة ومراجعي المبنى.

برنامج عمل اللجان :

تعكف اللجان على إعداد خريطة عملها من خلال برنامج عمل مدروس بعناية قادر على الإسهام في حل المعوقات وإزالة الصعوبات التي تواجه مختلف القطاعات ، بالإضافة إلى تقديم المقترحات والمشاريع التي تسهم في تطوير القطاعات التجارية بما يصب في تحفيز بيئة الاستثمار وتهيئة البنية التشريعات الاقتصادية،والتوصل لاستراتيجيات مكملة تسهم بإيجابية في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع التجاري.

مشاريع ومبادرات اللجان

قامت اللجان بعدد من المبادرات التي تدعم حلحلة عدد من القضايا التي تهم مختلف القطاعات كالتالي :

لجنة النقل والخدمات اللوجستية

- تولت اللجنة متابعة موضوع اجراءات التخليص الخاصة بالسيارات المستعملة ، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات التنسيقية لتطوير الاجراءات المتبعة وتم الاتفاق على تقليصها مع الشركة المشغلة للميناء APM Terminals .

- تقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (وزارة المواصلات والاتصالات، شؤون الجمارك) لتوعية القطاع بالقوانين واللوائح.

لجنة المالية والتأمين والضرائب

- مشروع الضمان الصحي :

سعت اللجنة لعقد اجتماع مشترك مع المجلس الأعلى للصحة لمعرفة مستجدات المشروع ، وبناء عليه وعلى المستجدات التي تم مناقشتها خلال الاجتماع والمرئيات التي طرحتها اللجنة، عملت اللجنة على إعداد مقترح شامل يوضح تأثير قانون الضمان الصحي على المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى تأثيراتها على القطاعات المختلفة وبالأخص قطاع التأمين الصحي .

- مشروع التصنيف الأئتماني :

أعدت اللجنة مقترح بشأن متابعة تنفيذ مبادرة التصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع شركة " بنفت" . والذي يهدف إلى تسهيل الحصول على التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز النمو الاقتصادي. وأسفر الاجتماع إلى إشراك الغرفة وممثل من اللجنة ضمن فريق عمل مبادرة 360 للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصرف البحرين المركزي .

- المتابعة مع شركة بنفت وممثلين من وزارة الصناعة والتجارة الخطوات التنفيذية لمشروع التنصيف الائتماني للشركات .

لجنة القطاع الغذائي

- التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة حول موضوع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية على الهايبرماركت والعمل على إعداد مقترح يدعم إعفاء عدد إضافي من المنتجات غذائية إضافية من ضريبة القيمة المضافة.

- مشاركة اللغرفة من خلال اللجنة في عضوية اللجنة الفنية المحلية للمواصفات الغذائية والزراعية والتي تضم ممثلين من عدد من الجهات الحكومية في مملكة البحرين.

- تعكف اللجنة نحو تأسيس مصنعين لدعم أهداف الأمن الغذائي في البلاد، وهما مصنع توزيع وتعبئة وتغليف المواد الغذائية سواء على المستوى المحلي أو التصدير وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، بجانب العمل على تأسيس مصانع للمواد الأولية المكملة للصناعات الغذائية من خلال مركز الحلال وبالتعاون والتنسيق مع الشركة البحرينية الزراعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة.

- تعمل اللجنة على اعداد دليل شامل للمستثمرين حول الاستيراد والتصدير، بالتنسيق مع صادرات البحرين.

لجنة العقار و الانشاء

- تشارك اللجنة في اعداد دراسة حول التحديات التي تواجه قطاعي العقار و البناء .

- تقديم مقترح حول المهن والمهارات التي يحتاجها سوق العمل مستقبلاً بالتنسيق مع فريق مهارات البحرين التابع لصندوق العمل " تمكين".

لجنة القطاع الصحي

- مشاركة الغرفة من خلال اللجنة ضمن الفريق الوطني للإشراف على تنفيذ ومتابعة الخطة الاستراتيجية للسياحة العلاجية، المُشكل من قبل هيئة البحرين للسياحة و المعارض.

- المشاركة ضمن اللجنة التنظيمية للمؤتمر والمعرض العربي الألماني للصناعات الدوائية والمُستلزمات الطبية المزمع عقده بمملكة البحرين خلال عام 2023 ، المُشكل من قبل وزارة الصحة بالتنسيق مع المجلس الاعلى للصحة و الهيئة الوطنية لتنظيم المهن و الخدمات الطبية .

- تعمل اللجنة على متابعة مشروع الغرفة حول نقص الأدوية في مملكة البحرين.

- اللجنة بصدد الانتهاء من الدراسة الخاصة بالاستثمار في السياحة العلاجية والعمل على تطوير هذا الجانب في القطاع.

- تعتزم اللجنة إعداد دراسة تفصيلية استقصائية حول نقص الكوادر الطبية المتميزة ذات الكفاءة في عدد من التخصصات الحيوية، بهدف تحديد المجالات والتخصصات المطلوبة لتقديمها للجهات الحكومية

لجنة الأسواق التجارية

- قامت اللجنة بالعمل على تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاعات المدرجة ضمن نطاق عمل اللجنة ، بالإضافة إلى إعداد جدول لزيارة عدد من المنشآت ذات العلاقة بالقطاع.

تعزيز التواصل مع القطاعات التجارية وأصحاب الأعمال (زيارات وفعاليات)

لجنة الصناعة و الطاقة:

- نظمت زيارة لعدد من المصانع لمناقشة امكانية دعم المصانع الكُبرى للصناعات المحلية ، وكذلك الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد المواد الخام المستخدمة في الصناعات

لجنة التعليم و التدريب:

- نظمت اللجنة فعالية بعنوان " زيادة فاعلية مؤسسات التعليم المبكر (رياض الأطفال)" وذلك بهدف دعم مؤسسات رياض الأطفال والمدارس التي بها قسم للتعليم المبكر لتكون أكثر تنافسية لتقديم تعلم ذي مغزى يواكب التطورات التي حدثت وتحدث أثناء جائحة كرونا وأثرت على تعلم الأطفال وبالخصوص مهارات التواصل والتفاعل في بيئة سليمة.

لجنة التعليم و التدريب:

- تعمل اللجنة على ربط وتطوير احتياجات سوق العمل بالتمهين مع المؤسسات التعليمية والتدريبية العامة والخاصة (أكاديمياً ومهنياً) بتحديد المهن التي يحتاجها السوق المحلي والإقليمي وتقديمها للجهات ذات العلاقة.

لجنة التكنلوجيا و الاقتصاد الرقمي:

- نظمت اللجنة فعالية بالتعاون مع محافظة العاصمة بعنوان " The Metaverse-opportunities of the future" والتي تهدف إلى توعية وتسليط الضوء على الفرص والتكنولوجيا في الفضاء الرقمي.

لجنة الضيافة و السياحة:

- نظمت لجنة الضيافة و السياحة اجتماع مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض بشأن الاستراتيجية السياحية بحضور عدد من ممثلي الغرفة من مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي والإداري بالغرفة.

Annual Membership Details – Year 2022

Membership Count New And Renewed

Description	New Memberships	Renewed Memberships	Total Qty
January	551	3,312	3,863
February	596	3,225	3,821
March	695	3,778	4,473
April	550	2,905	3,455
May	509	3,209	3,718
June	691	3,350	4,041
July	587	2,210	2,797
August	629	3,054	3,683
September	723	2,902	3,625
October	757	3,126	3,883
November	873	3,123	3,996
December	718	2,850	3,568
Grand Total	**7,879**	**37,044**	**44,923**

Legalization Collection Details – Year 2022

Legalization Collection Details

Month	Signature	COO	Invoice	Total
	Quantity			
January	2,039	1,740	1,443	5,222
February	2,011	1,662	1,396	5,069
March	2,562	1,924	1,514	6,000
April	2,034	1,578	1,291	4,903
May	2,129	1,576	1,410	5,115
June	2,333	1,924	2,291	6,548
July	1,563	1,459	2,396	5,418
August	2,111	1,690	1,983	5,784
September	1,833	1,568	1,558	4,959
October	2,034	1,583	1,587	5,204
November	2,039	1,654	1,754	5,447
December	1,768	1,535	1,655	4,958
Total	**24,456**	**19,893**	**20,278**	**64,627**

All Collection Details – Year 2022

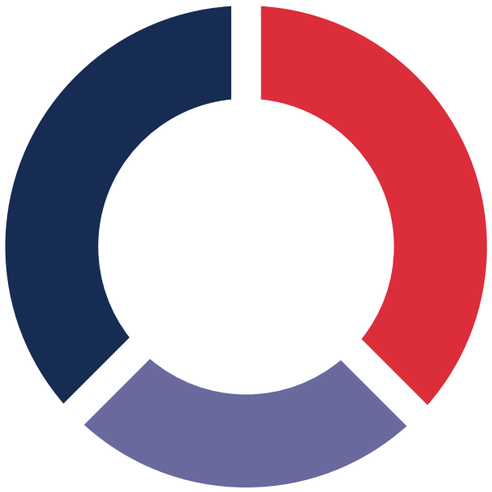

Legalization

COO	19,893
Invoices	20,278
Signatures	24,456

All Collection Details – Year 2022

Memberships

New Membership	7,879
Renewal	37,044

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

صفحة المحتويات

75 جهات الاتصال والإدارة

77 تقرير مدقق الحسابات إلى حضرات السادة الأعضاء

80 بيان المركز المالي

81 بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر

82 بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

83 بيان التدفقات النقدية

3 الإيضاحات حول البيانات المالية

جهات الاتصال والإدارة
كما في 31 ديسمبر 2022

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير عبدالله أحمد ناس	رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد محمد يوسف نجيبي	النائب الأول للرئيس
السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	النائب الثاني للرئيس
السيد عارف أحمد علي هجرس	الأمين المالي
السيد وليد إبراهيم خليل كانو	نائب الأمين المالي
السيد باسم محمد أحمد الساعي	عضو المكتب التنفيذي
السيد أحمد صباح سلمان السلوم	عضو المكتب التنفيذي
السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم	عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالوهاب يوسف الحواج	عضو مجلس الإدارة
السيد جميل يوسف أحمد الغناه	عضو مجلس الإدارة
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة	عضو مجلس الإدارة
السيد محمد فاروق يوسف المؤيد	عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي	عضو مجلس الإدارة
السيدة بتول محمد أحمد داداباي	عضو مجلس الإدارة
السيدة سوسن أبو الحسن محمد	عضو مجلس الإدارة
السيد حمد يوسف علي	عضو مجلس الإدارة
السيد نواف خالد راشد الزياني	عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالله عادل فخرو (لغاية 22 نوفمبر 2022)	عضو مجلس الإدارة
السيد يعقوب يوسف العوضي (اعتباراً من 22 نوفمبر 2022)	عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي
الدكتور عبدالله بدر السادة

المكتب الرئيسي
مبنى الغرفة "بيت التجار"
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

البنـوك
البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
بنك البركة الإسلامي
بيت التمويل الكويتي
بنك سيكو
بنك الإثمار
مصرف السلام
بنك البحرين الإسلامي
المصرف الخليجي التجاري
بنك الكويت الوطني
بيت التمويل الخليجي

مدققو الحسابات
كي بي إم جي فخرو
ص.ب: 710
المنامة – مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة الأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وبيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2022، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للغرفة كما في وللسنة المنتهة في 31 ديسمبر 2021 من قبل مدقق آخر، والذي أصدر تقرير غير معدل على تلك البيانات بتاريخ 16 مارس 2022.

مسئولية مجلس الأمناء عن البيانات المالية

إن مجلس الأمناء مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس إدارة الغرفة مسئولاً عن تقييم قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية الغرفة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الأمناء الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية، بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع مجلس إدارة الغرفة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك المشارك 217
..... 2023

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022 بالدينار البحريني

	إيضاح	2022	2021
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	4	3,781,933	3,687,353
عقارات استثمارية	5	15,238,067	15,040,715
حق استخدام الموجودات	6	47,947	50,852
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	9,829,269	10,139,090
		28,897,216	28,918,010
الموجودات المتداولة			
ذمم تجارية مدينة وأخرى	11	1,549,200	2,444,145
استثمارات مضاربة	9	1,999,964	999,928
ودائع قصيرة الأجل	10	7,393,971	8,315,286
نقد وأرصدة لدى البنوك	8	1,381,492	591,429
		12,324,627	12,350,788
مجموع الموجودات		**41,221,843**	41,268,798
حقوق الأعضاء والمطلوبات			
حقوق الأعضاء			
الاحتياطي الرأسمالي	12	602,543	602,543
احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	13	-	4,500,000
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	14	2,480,099	2,789,919
احتياطي الأعمال الخيرية	15	177,150	177,150
الفائض المتراكم		37,156,536	32,507,589
		40,416,328	40,577,201
المطلوبات غير المتداولة			
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	17	51,719	53,515
منافع نهاية الخدمة للموظفين	16	26,431	13,983
		78,150	67,498
المطلوبات المتداولة			
الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	17	1,795	1,674
ذمم تجارية دائنة وأخرى	18	725,570	622,425
		727,365	624,099
مجموع المطلوبات		**805,515**	691,597
مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات		**41,221,843**	41,268,798

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ..... 2023 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2022	2021
الإيـرادات			
إيرادات الاشتراكات	19	1,426,063	879,586
رسوم خدمات الأعضاء	20	1,251,381	1,067,762
إيرادات المبنى القديم	21	51,600	58,440
إيرادات المبنى الجديد (بيت التجار)	22	588,669	528,276
إيرادات الاستثمارات والودائع	23	983,601	907,044
إيرادات أخرى		93,402	35,105
مجموع الإيرادات		**4,394,716**	3,476,213
المصروفات			
تكاليف الموظفين	24	1,982,122	1,932,600
مصروفات عمومية وإدارية	25	527,027	347,737
رسوم تحصيل الاشتراكات		285,212	166,211
مصروفات المبنى القديم	20	14,864	17,783
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)	21	481,574	345,212
مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض		382,614	372,455
اشتراك في اتحادات الغرف العربية والخليجية		87,180	153,250
مصروفات الإنتخابات		133,796	-
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	4	132,970	107,351
خسارة انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية	5	73,845	-
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		137,935	-
إطفاء حق استخدام الموجودات	6	2,905	2,905
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	17	3,725	3,838
مجموع المصروفات		**4,245,769**	3,449,342
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		**148,947**	26,871
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الربح أو الخسارة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة			
من خلال الدخل الشامل الآخر	7	309,820	333,784
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**309,820**	333,784
مجموع الدخل الشامل للسنة		**160,873**	360,655

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ..... 2023 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

	الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي الأعمال الخيرية	الفائض المتراكم	المجموع
في 1 يناير 2021	602,543	4,500,000	2,456,135	177,150	32,480,718	40,216,546
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	333,784	-	26,871	360,655
في 31 ديسمبر 2021	602,543	4,500,000	2,789,919	177,150	32,507,589	40,577,201
محول للفائض المتراكم	-	4,500,000	-	-	4,500,000	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	309,820	-	148,947	160,873
في 31 ديسمبر 2022	**602,543**	**-**	**2,480,099**	**177,150**	**37,156,536**	**40,416,328**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2022	2021
الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		148,947	26,871
التسويات			
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	4	132,970	107,351
استهلاك العقارات الاستثمارية	5	170,013	138,697
إطفاء حق استخدام الموجودات	6	2,905	2,905
مدفوعات منافع نهاية الخدمة للموظفين	16	7,845	15,056
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	17	3,725	3,838
أرباح أسهم	22	135,055	93,380
مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية	11	136,075	-
خسارة انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية	5	73,845	-
إيرادات الفوائد البنكية	22	428,218	425,610
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم تجارية مدينة وأخرى		679,901	773,128
ذمم تجارية دائنة وأخرى		103,146	102,875
تكاليف منافع نهاية الخدمة للموظفين	16	20,293	9,606
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**900,702**	1,120,781
الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات شراء آلات ومعدات	4	227,549	78,997
مدفوعات عقارات استثمارية	5	441,209	5,779
التغير في الودائع قصيرة الأجل		1,000,000	1,000,000
أرباح أسهم	22	135,055	93,380
إيرادات الفوائد البنكية المستلمة	22	428,218	425,610
التغير في استثمارات المضاربة		1,000,000	1,000,000
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**105,485**	434,214
الأنشطة التمويلية			
المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار		1,675	1,562
الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار	17	3,725	3,838
صافي المستخدم في الأنشطة التمويلية		**5,400**	5,400
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**789,817**	691,967
النقد وما في حكمه في بداية السنة		595,081	1,287,048
النقد وما في حكمه في نهاية السنة*	8	**1,384,898**	595,081

* لا تشمل الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ 3,406 دينار بحريني (2021: 3,652 دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير المنشأة

غرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تأسست في سنة 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسئولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2022 من قبل مجلس الإدارة.

أسس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في الأوراق المالية، حيث يتم إظهارها بقيمتها العادلة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من 1 يناير 2022

لا توجد معايير جديدة ، أو تعديلات على المعايير ، التي أصبحت سارية اعتبارًا من 1 يناير 2022، ذات الصلة لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

يوجد العديد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات السارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد البيانات المالية.

من غير المتوقع أن يكون لتطبيق المعايير التالية أثراً جوهرياً على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

- تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (2).
- تعريف التقديرات المحاسبية (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)).
- البيع أو المساهمة بموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28)).

العملة المستخدمة في إنجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة للغرفة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الغرفة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة المستخدمة من قبل الغرفة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة استخدام التقديرات والأحكام والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والفرضيات المستخدمة بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تشمل توقع الأهداف المستقبلية المعقولة في ضوء الظروف الراهنة. يحتسب التعديل على التقديرات المحاسبية في الفترة نفسها التي تم فيها تعديل التقديرات، وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والإفتراضات أو الأحكام كما يلي:

العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع، ويتم مراجعة العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والاستثمارات العقارية من قبل الإدارة بشكل دوري. وتتم المراجعة على أساس الوضع الحالي للموجودات والفترة المتوقعة للموجودات التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

تصنيف الموجودات المالية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة ، تقرر الإدارة عند شراء استثمار بالتصنيف المناسب له، إما كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس تصنيف كل استثمار نموذج عمل الغرفة المتعلق بكل استثمار، ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة.

التقييم العادل للاستثمارات

تقوم الغرفة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات الغير مدرجة في أسواق مالية نشطة باستخدام التقييم المقدم من قبل مديري الصناديق وأساليب التقييم مثل طريقة تقييم صافي الموجودات المعدل، وأسعار أحدث المعاملات لاستثمارات مماثلة. ويتم تقدير القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق والمعلومات المتاحة عن الشركات المستثمر فيها.

إن هذه التقديرات ذات طبيعة ذاتية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الحكم، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. إن الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة. وأنه من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة القائمة، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات المستخدمة مما قد يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام نماذج تقييم صافي الموجودات لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير صافي الموجودات من قبل مديري الصناديق بناءً على المعلومات المتاحة والنقاشات مع ممثلي إدارة الشركات المستثمر فيها، وبناءً على أحدث بيانات مالية مدققة متاحة، وحسابات الإدارة غير المدققة.

قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة ("التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"):

- مدخلات من المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛
- مدخلات من المستوى الثاني: المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- مدخلات من المستوى الثالث: المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم (26) المتمم لهذه البيانات المالية.

- انخفاض قيمة الموجودات المالية

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية

تقوم الغرفة على أساس تطلعي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالذمم التجارية المدينة والنقد وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة. تعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. تطبق الغرفة النهج المبسط المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي بالذمم التجارية المدينة.

الموجودات غير المالية الأخرى

بخلاف الموجودات المالية لدى الغرفة، فإن القيم الدفترية لموجوداتها أو وحدة توليد النقد لها، تتم مراجعتها في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية بحيث تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات الأخرى. وفي حال وجود أي من هذه المؤشرات، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد لموجودات معينة أو لوحدة توليد النقد هو عبارة عن قيمته العادلة أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر مطروحاً منها تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة عن المبلغ المقدر القابل للاسترداد. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. إن خسائر انخفاض القيمة يتم عكسها فقط إذا كان هناك مؤشر على أنها لم تعد موجودة وكان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

الالتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، تنشأ الإلتزامات المحتملة فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإلتزامات المحتملة يتضمن ممارسة درجة عالية من الحكم والتقديرات لنتائج الأحداث المستقبلية.

السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

- الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم، وتتضمن التكلفة جميع النفقات التي تصرف على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله. ويتم احتساب استهلاك تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع كما يلي:

المباني المملوكة	12 – 40 سنة
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
السيارات	5 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.
يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.
تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر.

يتم احتساب مصاريف الصيانة والتجديدات ضمن بيان الايرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها، ويتم احتساب تكلفة التجديدات للممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية لها عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي تتجاوز المعايير المقررة أصلاً لأداء الموجودات المالية ستتدفق على الغرفة. ويتم احتساب الاستهلاك لهذه التجديدات على العمر الإنتاجي المتبقي للموجودات ذات العلاقة.

إذا ما زادت القيمة الدفترية لموجود ما عن قيمته الممكن تحقيقها يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الموجود إلى القيمة الممكن تحقيقها.

العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية في مبنيين مملوكين للغرفة والذي تم الاحتفاظ بها لغرض تحقيق عوائد إيجارية طويلة الأجل أو الاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو كليهما.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لفترة تتراوح بين 12 سنوات و40 سنة.

ولا تحتسب العقارات الاستثمارية إذا ما تم استبعادها أو إذا ما تم سحبها من الخدمة بصورة دائمة ولم تعد هناك أية منافع مستقبلية يتوقع جنيها منها. وتحتسب في بيان صافي الموجودات المكاسب أو الخسائر الناجمة عن استبعاد العقارات الاستثمارية في الفترة التي يتم فيها الاستبعاد. مكاسب وخسائر استبعاد العقارات الاستثمارية يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الأرباح.

الأدوات المالية

تصنف الغرفة موجوداتها المالية إلى واحدة من الفئات التالية: استثمارات في أوراق مالية، والقروض والذمم المدينة. هذا التصنيف يعتمد على غرض الموجود المكتسب.

- **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

يوجد لدى الغرفة عدد من الاستثمارات الاستراتيجية في شركات مدرجة في سوق الأسهم المالية وشركات غير مدرجة في سوق الأسهم المالية، والتي لم يتم اعتبارها كشركات تابعة أو زميلة أو شركات خاضعة للسيطرة المشتركة. قامت الغرفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه بالنسبة لتلك الاستثمارات، وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وليس من خلال الربح أو الخسارة، حيث تعتبر الغرفة بأن هذا القياس هو الأكثر تمثيلاً لنموذج عمل هذه الموجودات. تدرج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، أما بالنسبة للتغيرات التراكمية في القيمة العادلة، فيتم إدراجها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر. يعاد تصنيف أي رصيد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى حساب الفائض المتراكم عند القيام باستبعاد الاستثمار، ولا تتم إعادة تصنيفه إلى الربح أو الخسارة.

يتم الإعتراف بتوزيعات أرباح الأسهم ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المبلغ الكلي لتلك التوزيعات أو جزء منه مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات ذات الصلة.

يتم الإعتراف بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم شراؤها أو بيعها بتاريخ التسوية مع إدراج أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الإتجار وتاريخ التسوية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر.

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تنشأ هذه الموجودات بشكل أساسي من توفير الخدمات للعملاء، ولكنها تتضمن أيضاً أنواعاً أخرى من الموجودات المالية حيث يكون الهدف هو الاحتفاظ بهذه الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تتكون من مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. يتم الإعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى استملاكها أو إصدارها، ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وذلك بعد طرح مخصص انخفاض القيمة.

تشتمل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المتضمنة في بيان المركز المالي للغرفة على ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة ونقد وأرصدة لدى البنوك.

ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة المتداولة وغير المتداولة بناءً على النهج المبسط الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) باستخدام مصفوفة المخصص لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. وخلال هذه العملية، يتم تقييم احتمالية التخلف عن سداد الذمم التجارية المدينة. بعد ذلك، يتم ضرب هذه الاحتمالية بمقدار الخسارة المتوقعة الناشئة من التخلف عن السداد لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة للذمم التجارية المدينة. بالنسبة للذمم المدينة التي يتم إدراجها بالقيمة الصافية، يتم تسجيل هذه المخصصات في حساب منفصل مع الاعتراف بالخسارة في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. وعند التأكد من كون الذمم التجارية المدينة غير قابلة للتحصيل، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المعنية مقابل المخصص المرتبط بها.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة من الأطراف ذات العلاقة والقروض المقدمة للأطراف ذات العلاقة على أساس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل. تستند المنهجية المستخدمة لتحديد قيمة المخصص على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي لم تزداد

مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة اثنى عشر شهراً مع إجمالي دخل الفوائد. أما بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي زادت مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد. وفيما يخص تلك التي تم تحديدها على أنها ذات قيمة ائتمانية منخفضة، يتم الإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد على أساس قيمتها الصافية.

من حين لآخر، تختار الغرفة إعادة التفاوض بشأن شروط سداد الذمم التجارية المدينة المستحقة من العملاء الذين كان لديها سابقاً تاريخ تداول جيد معهم. تؤدي عمليات إعادة التفاوض هذه إلى تغييرات في توقيت المدفوعات بدلاً من التغييرات في المبالغ المستحقة، وبالتالي، يتم خصم التدفقات النقدية الجديدة المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، كما يتم الاعتراف بأي فرق ناتج عن ذلك بالمقارنة مع القيمة الدفترية في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر.

ودائع قصيرة الأجل

تمثل الودائع قصيرة الأجل الأموال المودعة لدى المؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر وتصل لغاية اثنى عشر شهراً من تاريخ إيداعها.

استثمارات مضاربه

تتمثل استثمارات المضاربة في المبالغ المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل معها الغرفة وهي ذات فترات استحقال تزيد عن 90 يوماً، ولكنها لا تزيد عن 360 يوماً.

النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

المطلوبات المالية

تتكون المطلوبات المالية لدى الغرفة من ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين). يتم الإعتراف الأولي بهذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ويُعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)

يتم الاعتراف بالذمم التجارية الدائنة والأخرى (باستثناء منافع الموظفين) بالقيمة التي سوف يتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة سواءً تم أو لم يتم استلام فواتير بقيمتها من المورد.

المخصصات

يتم احتساب مخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الغرفة التزامات قانونية أو اعتبارية من جراء معاملات سابقة، وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، وكان بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة.

مستحقات نهاية الخدمة للموظفين

تقاس تكاليف الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم يتم تحميلها متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على الغرفة التزام قانوني قائم كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وإذا ما كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

يتم احتساب مخصص لمستحقات نهاية الخدمة للموظفين من الإجازات السنوية والعطل ومستحقات أخرى قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم على أساس الاستحقاق. تساهم الغرفة عن الموظفين البحرينيين في نظام التقاعد المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي التابعة لحكومة مملكة البحرين، وهذا النظام التقاعدي محدد المنافع وتحتسب الاشتراكات التي تسددها الغرفة في النظام المذكور في بيان الايرادات والمصروفات للسنة التي تستحق عنها. بموجب هذا النظام التقاعدي يترتب على الغرفة التزام قانوني قائم لسداد المساهمات حين استحقاقها، ولا يترتب على الغرفة أية التزامات بسداد منافع مستقبلية.

أما مخصصات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين غير البحرينيين فقد تم احتسابها بموجب متطلبات قانون العمل البحريني. لقد تم إظهار مخصصات نهاية الخدمة للموظفين غير البحرينيين ضمن المطلوبات وعلى أساس سنوي.

التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وتحويلها إلى إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- **أن تكون هناك موجودات محددة؛**
- **تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛**
- **وأن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.**

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على إنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛
- وعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛
- وأي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛
- وقيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي لالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية لالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛
- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات اضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛
- وإذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية لالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الايجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

احتساب الإيراد

التزام الأداء وتوقيت احتساب الإيراد

تستمد الغرفة إيراداتها من تقديم الخدمات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم تلك الخدمات. يتم احتساب الإيراد الإيجار من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق على مدى فترة عقد الإيجار، كما تحتسب حوافز الإيجار كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار. بالنسبة للعقود ذات الأسعار الثابتة، يتم احتساب الإيراد بالاستناد إلى الخدمة الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة إعداد التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات التي سيتم تقديمها، لأن العميل يتلقى ويستخدم المنافع في آن واحد.

المعاملات بالعملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحتسب العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك العمليات. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية تلك العمليات ومن التحويل وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، للأصول والمستحقات النقدية المدونة بالعملات الأجنبية. البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف الخاصة بالعملة الأولية. البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي حددت فيه القيمة العادلة. الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية تعامل معاملة الربح أو الخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة لتلك البنود.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وعرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما، وفقط عندما يكون عند الغرفة حق قانوني قابل للتنفيذ لاجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

المخصصات

يتم احتساب المخصصات في بيان المركز المالي عندما تكون على الغرفة التزامات قانونية أو اعتبارية جرّاء معاملات سابقة، وأنه من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد تلك الالتزامات.

ممتلكات وآلات ومعدات

	الأراضي	المباني	السيارات	الحاسب الآلي	المعدات والأثاث	المجموع 2022	المجموع 2021
التكلفة							
في 1 يناير	2,407,819	2,669,503	41,495	776,951	1,235,458	7,131,226	7,052,228
الإضافات	-	171,581	-	27,240	28,728	227,549	78,998
في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**2,841,084**	**41,495**	**804,191**	**1,264,186**	**7,358,775**	7,131,226
الاستهلاك المتراكم							
في 1 يناير	-	1,538,474	31,067	728,405	1,145,926	3,443,872	3,336,521
استهلاك السنة	-	65,942	4,450	29,436	33,142	132,970	107,351
في 31 ديسمبر	**-**	**1,604,416**	**35,517**	**757,841**	**1,179,068**	**3,576,842**	3,443,872
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**1,236,668**	**5,978**	**46,350**	**85,118**	**3,781,933**	3,687,353

تتضمن الأرض والمبنى المصنفين في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من المبنى الجديد والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

عقارات استثمارية

	المبنى الجديد		المبنى القديم		المجموع	
	الأرض	المبنى	الأرض	المبنى	2022	2021
التكلفة						
في 1 يناير 2021	6,191,536	6,864,436	5,939,640	1,816,413	20,812,025	20,806,245
الإضافات	-	441,209	-	-	441,209	5,780
خسار انخفاض قيمة	-	-	73,845	-	73,845	-
في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**7,305,645**	**5,865,795**	**1,816,413**	**21,179,389**	20,812,025
الاستهلاك المتراكم						
في 1 يناير	-	3,956,077	-	1,815,232	5,771,309	5,632,612
استهلاك السنة	-	169,565	-	448	170,013	138,697
في 31 ديسمبر	**-**	**4,125,642**	**-**	**1,815,680**	**5,941,322**	5,771,309
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**3,180,003**	**5,865,795**	**733**	**15,238,067**	15,040,715

تتضمن الأرض والمبنى المصنفة في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من المبنى الجديد والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة، قامت الغرفة بتقييم العقارات الاستثمارية من قبل مثمن عقاري مستقل والتي بلغت قيمتها العادلة المقدرة للعقارات الاستثمارية 15,160,000 دينار بحريني (2021: 15,198,000 دينار بحريني). تم تحميل استهلاك السنة على المصروفات كالتالي:

	2022	2021
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 21)	481,574	345,212
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 21)	14,864	17,783
	496,438	362,995

حق استخدام الموجودات

	مبنى مستأجر
التكلفة	
في 31 ديسمبر	**59,569**
الإطفاء المتراكم	
في 1 يناير 2022	8,717
الإطفاء المحتسب للسنة	2,905
في 31 ديسمبر 2022	**11,622**
صافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2022	**47,947**
في 31 ديسمبر 2021	50,852

لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط بمبنى مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2022	2021
في 1 يناير	10,139,090	9,805,306
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات	309,821	333,784
في 31 ديسمبر	**9,829,269**	10,139,090

	2022	2021
تحليل الاستثمارات:		
أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية	3,465,232	3,245,027
صناديق مدارة	6,364,037	6,894,063
	9,829,269	10,139,090

تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/ صكوك محلية سيادية مدارة من قبل مدير صندوق خارجي.

نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	2022	2021
أرصدة حسابات جارية لدى البنوك	1,383,672	594,184
نقد في الصندوق	1,226	897
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان التدفقات النقدية	**1,384,898**	595,081
مطروحا منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	3,406	3,652
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان المركز المالي	**1,381,492**	591,429

استثمارات مضاربة

تتمثل استثمارات المضاربة في المبالغ المودعة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتي تستحق خلال فترة أكثر من 90 يوماً ولا تزيد عن 360 يوم بنسبة أرباح تبلغ 5% (2021: 5%). يتم تسجيل أرباح استثمار المضاربة في نفس الفترة التي تستحق فيها تلك الأرباح. بلغت استثمارات المضاربة في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 1,999,964 دينار بحريني (2021: 999,928 دينار بحريني). بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لاستثمارات مضاربة كما في تاريخ المركز المالي مبلغ 36 دينار بحريني.

ودائع قصيرة الأجل

تتراوح نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع البنكية ما بين 3,2% و 6,1% سنوياً (2021: ما بين 3% و 4,25% سنوياً). وتستحق هذه الودائع قصيرة الأجل خلال 360 يوماً أو أقل. بلغت الودائع البنكية كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 7,393,971 دينار بحريني (2021: 8,315,286 دينار بحريني). بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع البنكية كما في تاريخ المركز المالي مبلغ 106,029 دينار بحريني (2021: 184,714 دينار بحريني).

ذمم تجارية مدينة وأخرى

	2022	2021
ذمم إيجارات مدينة	433,054	542,076
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	234,240	102,893
	198,814	439,183
إيرادات مستحقة	283,744	544,196
مبالغ مدفوعة مقدماً	951,019	1,296,613
رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة	77,548	164,153
ذمم مدينة أخرى	38,075	-
	1,549,200	2,444,145

تستحق ديون الإيجارات المدينة خلال 30 يوم من تاريخ إصدار الفاتورة وتعتبر متأخرة بعد ذلك. إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة ذمم الإيجارات المدينة كالتالي:

	2022	2021
في 1 يناير	104,753	198,850
مخصص السنة	136,075	-
مشطوب خلال السنة	6,588	95,957
في 31 ديسمبر	**234,240**	102,893

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة على النحو التالي:

	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	**متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً**	**متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً**	**متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً**	**متأخرة لأكثر من 360 يوماً**	المجموع
31 ديسمبر 2022						
معدل الخسارة المتوقعة	0%	5%	41%	100%	72%	54%
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	101,512	5,443	17,656	14,745	293,698	433,054
مخصص الخسارة	23	247	7,190	14,745	212,035	234,240
31 ديسمبر 2021						
معدل الخسارة المتوقعة	0,03%	2,03%	5.45%	0%	31,65%	19%
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	93,202	27,919	47,323	58,580	315,052	542,076
مخصص الخسارة	29	566	2,578	-	99,720	102,893

الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الأرباح المستبقاة للغرفة لغرض مواجهة الخطط التطويرية المستقبلية للغرفة. بلغ حساب الاحتياطي الرأسمالي كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 602,543 دينار بحريني (2021: 602,543 دينار بحريني).

احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء

يتمثل حساب احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء في المبالغ المستلمة المحتفظ بها من أجل أعمال مشاريع التوسعة والبناء لدى الغرفة. خلال السنة وبناء على قرار الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2022 تم تحويل مبلغ 4,500,000 دينار بحريني الى الفائض المتراكم. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء لا شيء دينار بحريني (2021: 4,500,000 دينار بحريني).

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

يشمل احتياطي القيمة العادلة للاستثمار الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ احتياطي القيمة العادلة 2,480,099 دينار بحريني (2021: 2,789,919 دينار بحريني).

احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يطرأ اي تغير على حساب احتياطي الأعمال الخيرية حيث بلغ الاحتياطي 177,150 دينار بحريني (2021: 177,150 دينار بحريني) لدعم التجار المتعثرين.

منافع نهاية الخدمة للموظفين

- الموظفون البحرينيون:

بلغت تكلفة مساهمة الغرفة في نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للموظفين البحرينيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 187,358 دينار بحريني (2021: 171,651 دينار بحريني).

- الموظفون الأجانب:

التغير في مخصص نهاية الخدمة للموظفين الأجانب خلال السنة موضح كالتالي:

	2022	2021
في 1 يناير	13,983	19,433
مستحقات السنة	20,293	9,606
المدفوع خلال السنة	7,845	15,056
في 31 ديسمبر	**26,431**	13,983

بلغ عدد موظفي الغرفة بتاريخ بيان المركز المالي 84 موظفاً (2021: 85 موظفاً).

التزامات عقود الإيجار

	2022	2021
في 1 يناير	55,189	56,751
مدفوعات عقود الإيجار	5,400	5,400
مصروفات الفوائد	3,725	3,838
في 31 ديسمبر	**53,514**	55,189
ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	1,795	1,674
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	51,719	53,515

ذمم تجارية دائنة وأخرى

	2022	2021
ذمم تجارية دائنة	305,211	241,257
مصروفات مستحقة	174,672	81,751
إيرادات مؤجلة	76,489	72,721
مبالغ محتجزة للمقاولين	53,217	49,534
مخصص إجازات وسفر الموظفين	42,636	121,029
مطلوبات أخرى	73,345	56,133
	725,570	622,425

إيرادات الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً، حيث يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 1,426,063 دينار بحريني (2021: 879,586 دينار بحريني). وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال العام 44,923 عضواً (2021: 43,680 عضواً).

إيرادات ومصروفات المبنى القديم

	2022	2021
إيرادات المبنى القديم		
إيجارات المبنى	9,000	9,000
إيجارات مواقف السيارات	34,200	41,040
إعلانات	8,400	8,400
مجموع الإيرادات	**51,600**	58,440
مصروفات التشغيل للمبنى القديم		
حراسة المبنى	6,900	6,403
الكهرباء والماء	2,892	4,729
صيانة المصاعد والتكييف	-	487
الصيانة والتنظيف	3,186	4,179
الإستهلاك (إيضاح 5)	449	449
التأمين	579	553
أخرى	858	983
مجموع المصروفات	**14,864**	17,783
صافي إيرادات المبنى القديم	**36,736**	40,657

إيرادات ومصروفات المبنى الجديد

	2022	2021
إيرادات المبنى الجديد		
إيجارات المبنى	540,004	472,723
خدمات الإيجارات	41,345	46,313
إيجارات مواقف السيارات	7,320	9,240
مجموع الإيرادات	**588,669**	528,276
مصروفات التشغيل للمبنى الجديد		
استهلاك (إيضاح 5)	169,565	138,248
الكهرباء والماء	128,125	53,187
الصيانة	100,524	51,975
الحراسة والأمن	26,284	31,186
التنظيفات	22,472	18,517
التكييف	22,025	30,037
أجهزة الإنذار والحريق	6,717	10,247
التأمين	2,839	2,748
المصاعد	894	3,824
أخرى	2,129	5,243
مجموع المصروفات	**481,574**	345,212
صافي إيرادات المبنى الجديد	**107,095**	183,064

إيرادات الاستثمارات والودائع

	2022	2021
إيرادات الودائع البنكية	428,218	425,610
أرباح صناديق مدارة	420,328	388,054
أرباح أسهم	135,055	93,380
	983,601	907,044

إيرادات أخرى

	2022	2021
عكس مخصصات انتفت الحاجة لها	78,966	-
إيرادات متنوعة	11,136	20,215
إيرادات المناقصات	3,300	5,000
منح حكومية	-	9,890
	93,402	35,105

تكاليف الموظفين

	2022	2021
الرواتب والأجور	1,453,358	1,505,427
التأمينات الاجتماعية	216,743	171,651
التأمين الصحي للموظفين	126,859	113,888
مكافأة المتقاعدين	91,727	87,221
الدورات التدريبية	23,961	17,346
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	19,384	6,928
مكافآت الموظفين	6,100	5,878
مصاريف توظيف	1,200	662
أخرى	42,790	23,599
	1,982,122	1,932,600

المصروفات العمومية والإدارية

	2022	2021
مصروفات الحاسوب	152,508	63,565
الدراسات والاستشارات الاقتصادية	94,916	37,616
مصروفات إعلانات	48,290	76,714
البريد والهاتف والفاكس والإنترنت	41,785	29,146
مصروفات وسائل الإعلام	38,036	13,985
القرطاسية والمطبوعات	27,779	10,491
مصاريف مهنية	27,505	21,564
كهرباء وماء	27,211	30,073
مصروفات المكتب	15,663	12,934
مصروفات تنظيفات	9,729	7,941
مصروفات كوفيد – 19	3,263	9,701
اشتراكات	1,986	2,157
تبرعات	-	10,000
مصروفات أخرى	38,356	21,850
	527,027	347,737

الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

مقدمة

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين، إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الإعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إطار وعرض إدارة المخاطر

فيما يلي شرح للمخاطر التي تتعرض لها الغرفة وطرق إدارتها. تتعرض الغرفة للمخاطر الآتية جراء استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

كما يعرض هذا الإيضاح أيضاً بعض الإفصاحات الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالبيانات المالية. مجلس الإدارة مسئول بشكل عام عن تأسيس ومراقبة هيكل إدارة المخاطر للغرفة. أسس مجلس الإدارة لجان إدارية تنفيذية محددة تساعد في أداء مسئوليتهم بفعالية في تطوير ومراقبة سياسات الغرفة لإدارة المخاطر. تتابع لجنة التدقيق بالغرفة كيفية مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بإجراءات إدارة المخاطر للغرفة ومراجعة مدى ملائمة ممارسات إدارة المخاطر مع حجم المخاطر التي تواجهها الغرفة.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشئون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
- ودائع قصيرة الأجل
- استثمارات مضاربة
- نقد وأرصدة لدى البنوك
- ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كالتالي:

2022	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9,829,269	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	598,181
ودائع قصيرة الأجل	-	7,393,971
استثمارات مضاربة	-	1,999,964
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1,381,492
مجموع الموجودات المالية	**9,829,269**	11,373,608

2022	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين	606,445
مجموع المطلوبات المالية	606,445

2021	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10,139,090	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	1,147,532
ودائع قصيرة الأجل	-	8,315,286
استثمارات مضاربة	-	999,928
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	591,429
مجموع الموجودات المالية	**10,139,090**	11,054,175

2021	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين	428,675
مجموع المطلوبات المالية	428,675

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية حين استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض الطرف الآخر لخسائر. تتعرض الغرفة لهذه المخاطر أساسا على نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والودائع الثابتة لدى البنوك واستثمارات المضاربة والذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والموجودات الأخرى. لقد تم إيداع النقدية لدى البنوك المحلية والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد. كما أن تركيز المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة محدود بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. يمثل النقد معظم تعاملات الغرفة حيث يتم تسديد رسوم الإشتراكات والخدمات بالنقد، وبذلك لا يوجد مخاطر ائتمان فيما يتعلق بسداد الرسوم.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل المبالغ الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي كالآتي:

	2022	2021
النقد وما في حكمه	1,380,266	590,532
استثمارات مضاربة	1,999,964	999,928
ودائع بنكية	7,393,971	8,315,286
ذمم تجارية مدينة وأخرى	598,181	1,147,532
ودائع بنكية	**11,372,382**	11,053,278

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل الربح وأسعار الأسهم التي تؤثر على دخل الغرفة أو على أدواتها المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وسيطرة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزٍ على المخاطر.

مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة الغرفة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد الالتزامات المصاحبة للأدوات المالية، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الغرفة على بيع موجوداتها المالية بسرعة وبقيمة مقاربة للقيمة العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمتابعة متطلبات السيولة بصورة منتظمة للتأكد من توفر الأموال الكافية بما فيها التسهيلات البنكية غير المستخدمة لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها. تتأكد الغرفة أن مبالغ جوهرية من الأموال تم استثمارها في نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع الثابتة والتي تعتبر جاهزة لتلبية احتياجات الغرفة من السيولة. جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة ستة أشهر أو أقل وذات تدفقات نقدية مقاربة لقيمتها الدفترية.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح الغرفة كنتيجة لتقلب قيم الأدوات المالية بسبب تغير معدل الفائدة في السوق.

تنحصر مخاطر معدل الفائدة في السوق في الودائع لأجل واستثمارات المضاربة، تحمل الودائع لأجل واستثمارات المضاربة سعر فائدة ثابت وتستحق خلال 360 يوماً أو أقل.

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع قصيرة الأجل تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 3,2% و6,1% سنوياً (2021: تتراوح ما بين 3% و4,25% سنوياً)، في حين تدر استثمارات المضاربة أرباحاً بمعدل 5% سنوياً. وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الافتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 95,000 دينار بحريني (2021: 93,152 دينار بحريني).

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هي المخاطر الناجمة من التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية، إن عمليات الغرفة بالعملات الأجنبية تتم في معظمها بالدولار الأمريكي المقوم بالدينار البحريني وحيث أن الدينار البحريني ثابت الصرف مقابل الدولار الأمريكي فإنه لا يوجد تأثير مادي لمخاطر العملات، إن إدارة الغرفة تقدر مخاطر العملات بأقل ما يمكن, تتم غالبية شراء المنتجات من موردين محليين. تتم معظم المشتريات الخارجية بالدولار الأمريكي. وبما أن الدينار مقوم بالدولار الأمريكي فأن الغرفة لا تتعرض لأية مخاطر جوهرية.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

مخاطر الأسعار

هي المخاطر التي تعترض على أسعار الأسهم والأوراق المالية المحتفظ بها لدى الغرفة وذلك لأن استثمارات الغرفة مصنفة كما في بيان المركز المالي الموحد تحت بند استثمارات في أوراق مالية. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات، تقوم الغرفة بتنويع محفظتها الاستثمارية وذلك وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة. إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

الوصف	مقدار التغير	التأثير على حقوق الأعضاء	
		2022	2021
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	173,262	162,251

إدارة حقوق الأعضاء

يتطلع مجلس الإدارة للحفاظ على توازن بين العوائد المرتفعة والنمو الذي يبدو محتملاً بوضع رأسمالي قوي ولم يكن هناك أي تغير في أسلوب الإدارة في إدارة احتياطي الغرفة خلال السنة. ولم يكن هناك أيضاً أية متطلبات رأسمالية مفروضة خارجياً على الغرفة.

تقوم الغرفة بإدارة هيكلة حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنة.

قياس وتراتبية القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع موجود أو سداده عند تحويل مطلوب بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للغرفة الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنبا إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

2022	المستوى1	المستوى2	المستوى3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,465,232	-	-	**3,465,232**
صناديق مدارة	6,364,037	-	-	**6,364,037**

2021	المستوى1	المستوى2	المستوى3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,245,028	-	-	**3,245,028**
صناديق مدارة	6,894,063	-	-	**6,894,063**

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

تقارب القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للغرفة قيمتها العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تعتبر الأطراف ذوي علاقة إذا كان بإمكان أحد الأطراف السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية أو التشغيلية للطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال واحد أو أكثر من الأطراف الوسيطة. الأطراف ذوي العلاقة تشمل المؤسسات التي تمارس الغرفة تأثيراً جوهرياً عليها، وأعضاء الإدارة العليا. يشمل أعضاء الإدارة العليا على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة المتضمنة في هذه البيانات المالية هي كالتالي:

	2022	2021
أ) أرصدة الأطراف ذات العلاقة		
المستحق من أطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	**4,823**	1,044
المستحق لأطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	**3,552**	7,021

	2022	2021
ب) معاملات مع الأطراف ذات العلاقة		
رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية	102,911	134,133
مخصصات المشاركات والإدارة العليا	47,799	32,008
شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	212,966	222,054
إيراد ايجارات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	61,556	55,648

أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على مجموع الدخل الشامل، أو حقوق الأعضاء المعلنة سابقاً.

الأحداث بعد فترة إعداد التقرير

لم تقع أي أحداث مهمة بعد 31 ديسمبر 2022 وقبل تاريخ التقرير يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.